EP

United Nations
Environment
Programme

UNEP(DEC)/MED IG.16/7
27 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

خطة عمل المتوسط

الاجتماع العادي الرابع عشر للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها
بورتوروز، سلوفينيا، 8-12 تشرين الثاني 2005

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

إطار للاستدامة البيئية والازدهار المشترك

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل المتوسط
أثينا، 2005

جدول المحتويات

مقدمة: لماذا تدعو الحاجة إلى استراتيجية متوسطية؟ 1

.1	نحو التنمية المستدامة في المتوسط: الحاجة ومعالم الطريق	3
1.1	التنمية المستدامة: حاجة حيوية لمجابهة التحديات الإنمائية في الإقليم	3
2.1	المبادئ الأساسية والمنظور طويل الأجل	6
3.1	الأهداف الرئيسية الأربعة	8
4.1	الميادين السبعة ذات الأولوية للعمل والتضافر	10
2.	تحقيق التقدم في ميادين العمل السبعة ذات الأولوية	11
1.2	تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب عليها	12
2.2	ضمان الإدارة المستدامة للطاقة والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها	14
3.2	ضمان الحركية المستدامة عبر الإدارة المناسبة للنقل	16
4.2	ترويج السياحة المستدامة	17
5.2	ترويج التنمية الزراعية والريفية المستدامة	19
6.2	ترويج التنمية الحضرية المستدامة	22
7.2	ترويج الإدارة المستدامة للبحر والمناطق الساحلية واتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء تدهور المناطق الساحلية	24
3.	تنفيذ الاستراتيجية، وربط جميع الشركاء، ورصد التقدم	29
1.3	فسحة إقليمية من التضامن والالتزام	30
2.3	تعزيز القدرات، وإشراك الجهات الفاعلة، وتعبئة الموارد المالية	32
3.3	التنفيذ الوطني	34
4.3	الاستراتيجية المتوسطية كنموذج للمتابعة الإقليمية للتقدم المحرز وترويج التنمية المستدامة	36
الملحق 1: أوجه التضافر بين الأهداف وميادين العمل ذات الأولوية		38
القضايا الأساسية السبع		38
التنفيذ		38
الملحق 2: مؤشرات متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة		42
ثالثا – مؤشرات*أضافية لمتابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة		45

الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

إطار للاستدامة البيئية والازدهار المشترك

مقدمة: لماذا تدعو الحاجة إلى استراتيجية متوسطية؟

إن التنمية المستدامة هي غاية عالمية ترمي إلى الاستجابة إلى احتياجات الأجيال الحالية دون الإخلال بقدرات الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها. وتؤكد الأهداف الإنمائية للألفية، التي أقرها 189 بلداً في أيلول/سبتمبر عام 2000، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة عام 2002، الحاجة الملحة إلى التزام أشد بالحد من الفوارق والمساعدة في تنمية البلدان الفقيرة. كما أنها أبرزت الحاجة إلى تغيير الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة، على نحو ما أكدته عملية مراكش، لحماية الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووقاية الصحة، وإدماج هدف التنمية المستدامة إدماجاً فعالاً في ظاهرة العولمة. ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كذلك إلى وضع استراتيجيات إقليمية ووطنية إقراراً بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق في عزلة وأن من الواجب مواءمة الوصفات الدولية مع الظروف المحلية ومع ظروف الأقاليم الإيكولوجية.

وقرر 21 بلداً متوسطياً بالإضافة إلى المجموعة الأوربية، خلال الاجتماع الثاني عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (موناكو، تشرين الثاني/نوفمبر عام 2001)، وتمشياً مع عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إعداد "استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة". وطلبت إلى اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة التابعة لخطة عمل المتوسط وضع مشروع لهذه الاستراتيجية. ووافق المؤتمر الوزاري الأوربي المتوسطي الثاني بشأن البيئة (أثينا، تموز/يوليو عام 2002) على هذه المبادرة.

ورغم التقدم المحرز، فإن هناك إدراكاً كامناً وإن كان متصاعداً في مختلف أرجاء المتوسط بأن اتجاهات التنمية الحالية ليست مستدامة. ويعي سكان المتوسط أكثر فأكثر بأن من المتعذر مواصلة استخدام الموارد، وتعمير المناطق الساحلية، وتطوير الصناعات، ولاسيما السياحة، دون توفير إطار تخطيطي متكامل كاف، والحد من أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب، وإجراء إصلاحات السياسات الضرورية. وقد حقق الشركاء المتوسطيون الكثير من التقدم في هذا الصدد عبر اتفاقية برشلونة واللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة. وتوفر الاستراتيجية فرصة ممتازة لهؤلاء الشركاء لإنجاز خطوات هامة على طريق التنمية المستدامة على أساس علاقات شراكة حقيقية وتنمية مشتركة.

وتعتبر الاستراتيجية المتوسطية *استراتيجية إطارية*. والغاية من هذه الاستراتيجية هي مواءمة الالتزامات الدولية مع الظروف الإقليمية، وتوجيه الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإطلاق شراكة حيوية بين البلدان ذات المستويات الإنمائية المتباينة. وعبر الالتزام العلني والجلي بالتنمية المستدامة والإبلاغ عما يُحرز من تقدم، فإن البلدان وكذلك الجهات المانحة والشريكة المعنية الأخرى ستسهم في خلق وإرساء دينامية مشتركة يوجه فيها المزيد من الاهتمام نحو تحقيق النمو المتناسق في مختلف أرجاء الإقليم. وتدعو الاستراتيجية إلى اتخاذ تدابير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بغية ترسيخ السلام، والاستقرار، والرخاء، مع مراعاة التهديدات وأوجه الضعف التي يعاني منها الإقليم وكذلك نقاط القوة والفرص المتاحة له. كما أن الاستراتيجية تأخذ في حسبانها الحاجة إلى تضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية في الإقليم.

وتستند الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة إلى وثيقة "الرؤية والتوجهات الإطارية" التي أقرتها بالفعل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة والأطراف المتعاقدة. وعند وضع الاتفاقية استُخلصت مساهمات قيمة من الوثائق التقديرية والمنظورية التي أعدتها العناصر المختلفة لخطة عمل المتوسط، وكذلك شبكات التعاون المتوسطية الأخرى. وتراعي الاستراتيجية التطورات الأخيرة في ميدان التعاون الإقليمي، مع اهتمام خاص بخطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية، والمبادرة العربية للتنمية المستدامة، واستراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الأوربي. وتتعلق استراتيجية الاتحاد الأوربي مباشرة بالدول المتوسطية المتمتعة بعضوية هذا الاتحاد وبالبلدان التي يُحتمل أن تنضم إليه. كما أنها تؤثر بصورة غير مباشرة على البلدان المتوسطية المجاورة للاتحاد من حيث أنها تشترط أن تحظى التنمية المستدامة بالأولوية في كل سياسات الاتحاد.

وسيضطلع الاتحاد الأوربي والبلدان المتقدمة على الشاطئ الشمالي للمتوسط بدور هام، من خلال سياسات المعونة النشطة، في ترويج التنمية المشتركة للشمال والجنوب. كما أن على الاتحاد الأوربي وشركائه

المتوسطيين العمل معاً لتطوير العمليات الديمقراطية، وتعزيز القدرات المؤسسية، والنهوض بالتسيير، وتعزيز عملية السلام في مناطق النزاع. وسيؤدي تنفيذ الاستراتيجية، عبر شراكة أوربية متوسطية ومن خلال سياسة جوار جديدة للاتحاد الأوربي تركز على التنمية المستدامة، إلى مساعدة البلدان المتوسطية في تحقيق هذه الطموحات في زمن أقصر بكثير. وعلى وجه الخصوص فإن الاستراتيجية تستطيع تيسير تحقيق الهدف الذي أطلقته التزامات الاتحاد الأوربي والمتمثل في "القضاء على التلوث" في البحر المتوسط.

1. *نحو التنمية المستدامة في المتوسط: الحاجة ومعالم الطريق*

تشكل البيئة في المتوسط المرتكز اللازم للتنمية في الإقليم. ومن الضروري للغاية وضع حد للتدهور البيئي الذي يتسبب بالفعل في تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. كما أن الإقليم بحاجة إلى إعادة توجيه جهوده الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، الضخمة في الجنوب والشرق، مع تفادي تفاقم عملية التدهور البيئي.

ولهذا فإن الاستراتيجية تصب اهتمامها على إدماج الهموم البيئية في القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والثقافية على النحو اللائق.

وكأساس لبناء عملية إقليمية دينامية للتنمية المستدامة، فإن الاستراتيجية توضح الاحتياجات والتحديات في الإقليم، ثم تحدد أربعة أهداف رئيسية ومجموعات من التدابير المزمعة في سبعة ميادين عمل أساسية تحظى بالأولوية. وستسهم مجموعة المؤشرات، الملحقة بهذا التقرير، في متابعة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

1.1 التنمية المستدامة: حاجة حيوية لمجابهة التحديات الإنمائية في الإقليم

يعتبر التحدي البيئي، بصفة عامة، من بين أهم التحديات المطروحة. وبفعل البيئة المتدهورة فإن المتوسط يعاني من خطر بالغ في فقد الأصول الأساسية التي يرتكز عليها طابعه الفريد، ولاسيما الزراعة والسياحة. وسيؤدي استمرار الإدارة الرديئة للموارد الطبيعية الشحيحة، ولاسيما المياه، والأراضي الزراعية، والطاقة، والمناطق الساحلية، إلى تعريض التنمية الاقتصادية، ونوعية الحياة، والاستقرار الاجتماعي إلى الخطر. وستقود الديناميات السكانية والبطالة إلى جانب الهموم الاجتماعية وركود روح المبادرة في قطاع الأعمال إلى تزايد تلك الضغوط. وبالإضافة إلى ذلك فإن ظاهرة العولمة قد تسفر عن تفاقم الاتجاهات السلبية ما لم تتوافر آليات محسنة للتسيير والتعاون الإقليميين.

التحدي البيئي

اشتد التدهور البيئي على مدى العقود الأخيرة مما أدى إلى إطلاق اتجاهات لا رجعة عنها، بما في ذلك:

- ضياع الأراضي الزراعية القيمة بفعل العمران والملوحة. وتعاني نسبة تزيد على 80 في المائة من المناطق القاحلة والجافة من التصحر، علماً بأن عواقب ذلك ستتزايد بسبب التغير المناخي.
- تواجه موارد المياه الشحيحة والمستخدمة بصورة جائرة التهديد بالنضوب أو التدهور.
- تتدهور المستويات المعيشية والصحية الحضرية بفعل اكتظاظ حركة المرور، والضوضاء، ورداءة نوعية الهواء، والزيادة السريعة في توليد النفايات.
- تعاني المناطق الساحلية والبحر من التلوث، وتواجه خطوط الساحل أنشطة العمران و/أو التعرية، في حين تُستنفد الموارد السمكية.
- تتزعزع السمات الفريدة للمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي في الإقليم، وذلك من السواحل المكتظة بالسكان وحتى المناطق الداخلية المهمَّشة، بسبب فرط الاستغلال في العديد من الحالات والإهمال في حالات أخرى.

ومع أن من العسير تحديد قيم معينة، فإن من الواضح أن تكاليف التدهور البيئي جسيمة للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإقليم معرض بصورة متزايدة للفيضانات، والانزلاقات الأرضية، والزلازل، وحالات المد الزلزالي، وموجات القحط، والحرائق، والاختلالات الإيكولوجية، التي تخلّف أثراً مباشراً وفورياً على موارد رزق نسبة ضخمة من السكان وعلى أوضاعهم المعيشية.

ومن المنتظر أن تكون تتصاعد الضغوط البيئية على المناطق الساحلية على مدى السنوات العشرين القادمة تصاعداً شديداً، ولاسيما في مجالات السياحة حيث سيرتفع عدد السياح بمقدار 137 مليون سائح، والنقل الذي يتوقع أن يرتفع بنسبة تزيد على الضعف من حيث الحجم، والتوسع الحضري (لتوفير المسكن لنحو 33 مليون ساكن جديد)، ومرافق الطاقة الأساسية. ومن المرجح أن يقود الاتساع المتواصل في الأنماط غير المستدامة من الإنتاج والاستهلاك إلى زيادة تكاليف التدهور البيئي بشكل هائل، علماً بأن هذه التكاليف تعادل ما بين 3 و5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لبيانات البنك الدولي. ومن الواجب ألا يُنظر إلى البيئة على أنها قيد إضافي، بل ينبغي أن تعتبر قوة محركة، وأصلاً، وحافزا.

ويدرك سكان المتوسط الآن على نحو أكبر التهديدات المحدقة ببيئتهم وما يمتلكونه من تراث طبيعي وثقافي فريد. وتوضح مبادرات السياسات المهمة المعتمدة في كل البلدان تقريباً أن بالمستطاع إيجاد حلول متوائمة مع السمات المخصوصة لمشكلات المتوسط، ومناطقه، وثقافاته. ومع ذلك فإن مثل هذه الجهود ضئيلة من حيث العدد بحيث لا يمكنها تصحيح مسار اتجاهات التنمية الحالية غير المستدامة. وما لم تحدث تحولات واسعة، فإن المتوسط، وهو الإقليم السياحي الأول في العالم، يمكن أن يعرض للخطر أصوله الرئيسية، مما سيؤدي إلى خلق المزيد من العوائق الاقتصادية والتدهور في الأوضاع المعيشية.

التحديات الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية

هناك تناقض صارخ بين الحالة الديموغرافية في البلدان الواقعة في شمال المتوسط وجنوبه. فالبلدان المتوسطية الشمالية تواجه مشكلات شيخوخة السكان. أما في البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية فإن النمو السكاني ما يزال يشكل قضية كبرى، حيث يُنتظر أن يزيد عدد السكان بمقدار 90 مليون نسمة بحلول عام 2025. غير أن الهبوط المذهل في معدلات الخصوبة على مدى السنوات العشر الماضية يسفر الآن عن تحول ديموغرافي في تلك البلدان.

ومع أن المتوسط كان تقليدياً إقليماً للتجارة والعبور، فإنه قليلاً ما نجح في إبداء قدرة تنافسية في الأسواق الدولية. ورغم نجاح بعض أقطاب وتجمعات النمو النشطة، فإن الشركات المتوسطية تتسم في الغالب الأعم من الحالات بالحجم الصغير والمتوسط، وتعاني من الافتقار إلى الدينامية والقدرة على المنافسة. وبصفة عامة فإن هذه الشركات لا تتميز بالابتكار، إذ أنها استندت ولفترة مديدة للغاية إلى 'الاقتصاد الريعي'، المعزز باستغلال شبه تعديني لموقع الإقليم الجغرافي وموارده الطبيعية.

وهناك مشكلة حادة تتعلق بالاندماج في سوق العمل، ولاسيما في صفوف الشباب. وليس بمقدور الشمال امتصاص ضغط الهجرة الشديد من البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية التي تواجه الحاجة إلى خلق أكثر من 30 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2025. وعلى خلاف الأقاليم المماثلة في أنحاء العالم الأخرى، فإن هذه البلدان لم تفلح بعد في 'الإقلاع' اقتصادياً، وما يزال متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعدد منها يبلغ، من حيث تساوي القوة الشرائية، خمس المستوى السائد في البلدان المتوسطية الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

وتعاني معظم البلدان المتوسطية، التي افتقرت إلى الدينامية على مدى السنوات العشرين إلى الثلاثين الماضية بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى في العالم، من معدلات بطالة تتراوح عموماً بين 8 و25 في المائة. ويرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بوضع العمالة، وكذلك بالتحولات المؤدية إلى تهميش فئات من المجتمع، مثل التحول السريع للغاية الذي تشهده القطاعات الزراعية، والحرفية، والريفية.

كما أن القضايا الاجتماعية تمثل أيضاً هماً بارزاً، ولاسيما في البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية. ورغم التقدم المحرز فإن هذه البلدان ما تزال متخلفة من حيث التعليم والمساواة بين الجنسين. كما أن الفقر، وخاصة في المناطق الريفية، يظل مشكلة طاغية في العديد من البلدان، رغم أن الفقر الشديد ضئيل نسبيا. ويزيد التوزيع الجائر للثروة من تفاقم ذلك الوضع. كما أن سكان الكثير من البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية يعانون من الافتقار إلى ما يكفي من مياه شرب نقية ومرافق إصحاحية.

وتتباين أوضاع البلدان من حيث قدراتها الثقافية تبايناً شديداً، ولو أن هذا محجوب عن الأنظار جزئياً بسبب الافتقار إلى المؤشرات الثقافية التي يصعب وضعها كما هو واضح بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى. وقد أتاحت الجهود المتعلقة بالاستراتيجية قياس المعوقات وعناصر التنوع التي تتسم بدورها بالاتساع وتدعو الحاجة إلى احترامها بما يبرز العزم على تأكيد التنوع الطبيعي في سياق العولمة، وترويج الثقافة المتوسطية الفريدة باعتبارها أصلاً من الأصول الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

تحديات العولمة، والتعاون الإقليمي، والتسيير

يتطلب تحدي العولمة تعاوناً إقليمياً واسعاً، واستقراراً سياسياً، وتسييراً فعالاً، وحماية اجتماعية. على أن وضع البلدان المتوسطية إزاء تلبية هذه الشروط يتباين تبايناً شديدا.

وقد أدى الاندماج بالاتحاد الأوربي إلى تحسن الوضع السياسي والاقتصادي في الدول المتوسطية الأعضاء بشكل كبير (إسبانيا، والبرتغال، واليونان، والآن سلوفينيا، ومالطا، وقبرص). وسيؤدي توسيع الاتحاد الأوربي من جديد، والعضوية المحتملة لبلدان شرق الأدرياتيكي وتركيا، إلى تعزيز هذا الاتجاه وسيقود إلى قدر أكبر من التلاقي من حيث السياسات السياسية، والاقتصادية، والبيئية. وتواجه البلدان المتوسطية الأعضاء في الاتحاد الأوربي تحديات العولمة بدعم قوي من هذا الاتحاد.

أما البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية، التي تجابه بالطبع تحديات العولمة ذاتها، فإنها لا تستفيد من مثل هذا التعاون الإقليمي الحيوي. وما تزال الشراكة الأوربية المتوسطية، التي أُنشئت عام 1995، بحاجة إلى رؤيا مشتركة بشأن التنمية المستدامة، وإلى الموارد والالتزامات المناسبة. وتتفاقم المشكلة بفعل ضعف مستويات التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أيضاً، وكذلك بسبب النزاعات المستمرة، ولاسيما في الشرق الأدنى، ولو أن بعض الحلول السياسية طويلة الأجل آخذة بالانبثاق على ما يبدو. وبالنظر إلى بطء انتشار الديمقراطية، فإن التسيير ضعيف كما أن الإصلاحات السياسية والهيكلية التي تمس الحاجة إليها، ولاسيما للنهوض بحقوق الإنسان وتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، لا تُعتمد بالسرعة الكافية.

وسيؤدي هذا الاتجاه من الانقسام السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي المتصاعد بين ضفتي المتوسط إلى تزايد القلاقل وتصاعد المستويات القائمة من التباين الاجتماعي والاقتصادي، ما لم يتم تنفيذ الإصلاحات المعنية على وجه السرعة. والبديل المتاح هو زيادة أوجه التكامل والفرص القائمة بين الشمال والجنوب، في سياق عمليات مشتركة وتفاضلية للتنمية المستدامة، بغية تعزيز الآثار الإيجابية للعولمة.

وهكذا فإن الخيار طويل الأجل هو بين التنمية غير المتساوية في الشمال والجنوب من جهة والتنمية المشتركة المتمحورة حول إحساس متين بالقدر المشترك للإقليم. ومن هذا المنظور فإن الفرصة المثلى للبلدان المتوسطية الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد الأوربي لمجابهة تحديات العولمة والمنافسة الناجحة في العالم المنبثق متعدد الأقطاب تتمثل في ضم قواها ومنح وسائل القوة اللازمة لإقليم موسع يضم أوربا والمتوسط على حد سواء، وضمان أن يكون المتوسط منطقة استقرار، وازدهار مشترك، وديمقراطية، وتسامح.

وتعتبر سياسة الجوار الأوربية، التي أطلقها الاتحاد الأوربي في الفترة 2004/2003، خطوة في الاتجاه الصحيح. وتسعى هذه السياسة إلى تعميق التعاون السياسي والتكامل الاقتصادي بين الاتحاد وجيرانه المباشرين وترويج ومساندة الإصلاح والتسيير الأفضل في البلدان المتوسطية. وعبر خطط العمل المعتمدة بشكل مشترك، فإن الاتحاد الأوربي وشركاء سياسة الجوار الأوربية سيعنون بالقضايا ذات الاهتمام المشترك ويستنبطون التدابير المفيدة للنمو الاقتصادي، والتلاحم الاجتماعي، بما يكفل رفع مستويات المعيشة وحماية البيئة، ومن ثم الإسهام في تحقيق الهدف طويل الأجل للتنمية المستدامة في إقليم المتوسط.

2.1 المبادئ الأساسية والمنظور طويل الأجل

المبادئ الأساسية

إن المبدأ الأساسي للاستراتيجية المتوسطية هو أن الاستدامة يجب أن ترتكز على تضافر ثلاثة ركائز هي: التنمية الاقتصادية، والمساواة الاجتماعية، والحماية البيئية، إلى جانب التسيير المحسن. وتترابط عناصر البيئة، والثقافة، والتنمية في الإقليم ترابطاً لا فكاك منه، ومن ثم فإن من المهم للغاية بل ومن الملح بصورة متزايدة إحراز تقدم في التعجيل ببلوغ التنمية المستدامة. وتحقيقاً لذلك فإن الحاجة تدعو إلى خلق فرص العمل على نطاق واسع والتركيز على التخفيف من وطأة الفقر، ولو أن ذلك سيعتمد أيضاً على سياسات هي في جانب منها خارج نطاق الاستراتيجية. وعلى المستوى الاجتماعي فإن من الحيوي تحسين مستويات المعيشة بالاستناد إلى مبادئ الوصول إلى الخدمات الأساسية والموارد المالية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وكذلك بين الأجيال. وسيتطلب تنفيذ الاستراتيجية أيضاً ترويج التسيير المحسن، إلى جانب العدالة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن الواجب أن تحظى النُهج المستندة إلى التنمية المحلية، والمجتمع المدني، وانخراط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومشاركة الجهات المعنية متعددة الأطراف، وعلاقات الشراكة، ومساءلة المؤسسات بمساندة قوية.

وفيما يتعلق بمسائل التعاون الدولي فإن الاستراتيجية ترتكز على مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة والتفاضلية في آن معاً بين البلدان المتقدمة والنامية. وثمة تأكيد على القيمة الاستراتيجية للتنوع الثقافي وتشديد على الحاجة إلى تفادي اعتماد نموذج إنمائي منفرد. ولهذا فإن من الواجب تصحيح مسار الاتجاهات الحالية عبر الجهود الجماعية لتجنب التنمية الجائرة والمتلافة وغير المتوازنة ذات النمط الواحد في المتوسط وأقاليمه الفرعية والتغلب على المخاطر والتوقعات الرديئة لتصور الاتجاهات الإنمائية.

المنظور طويل الأجل لإقليم المتوسط

تستند الاستراتيجية إلى الرؤيا طويلة الأجل للمتوسط "المستدام" المتمتع بالاستقرار السياسي، والازدهار، والسلام. وترتكز هذه الرؤيا على الاختيار التفاعلي لتصور "الكل فائز" الذي يتم في ظله الترويج للتنمية المشتركة للشمال والجنوب، مع العمل في الوقت ذاته على استغلال أوجه التضافر الإيجابية للإدارة البيئية، والإنمائية، والاقتصادية الكفوءة. ويقتضي الأمر بذل جهود مشتركة لتحقيق التقدم على طريق الإدارة المستدامة

للموارد والمناطق الساحلية، ولتعزيز التنوع الطبيعي والثقافي في الإقليم. ومن الواجب خلق دينامية من أوجه التكامل والمبادلات بين أوربا وجيرانها المتوسطيين ترتكز على مفهوم قوي من "المصير المشترك" والمسؤوليات المشتركة والتفاضلية.

وحال اعتماد هذه الاستراتيجية بشكل جماعي وتنفيذها عبر الاستراتيجيات الوطنية، فإن على الإقليم أن يتحرك نحو نموذج لإقليم بيئي شديد التكامل ضمن منطقة أوربية متوسطية موسعة تنعم بالازدهار والاستقرار. وينبغي أن تنشأ وحدة إقليمية متينة في المتوسط، حيث ستستند التنمية إلى الإقرار بالقيمة الاستراتيجية للبيئة والتنوع، مع انخراط مجموعة البلدان في عمليات التسيير من أجل التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والنهوض بالمستويات المعيشية.

وفي هذا التصور سيكون المتوسط الجديد قادراً على المشاركة بنجاح في العولمة عبر تعزيز خصائصه، وأوجه تكامله وتضافره مع البلدان المجاورة في الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية. وسيكون بالمستطاع تخفيف الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية ضمن البلدان وفيما بينها بصورة تدريجية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي حماية الثروات العامة الجماعية الأساسية، واستعادتها في بعض الحالات، مع النهوض بشكل كبير بإدارة الموارد الطبيعية التي ستحظى بقسط أوفر من التقدير. وسيعمَّق الوعي بين صفوف سكان الإقليم فيما يتعلق بالإمكانيات الهائلة للتنوع وبنوعية تراثهم خدمة لأنواع متزايدة ومتنوعة من السياحة التي يتم استحداثها بالتضافر مع الزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وستغدو المدن عوامل نقل حقيقية للتنمية الإقليمية، في حين سيكون بالمستطاع خلق فرص عمل في القطاعات الواعدة الجديدة، بما في ذلك البحوث والتطوير، والوصول إلى الاحتياجات الأساسية، والتقانات والصناعات النظيفة، وتقانات توفير المياه والطاقة، والمنتجات الزراعية والغذائية ذات الجودة العالية، وتعزيز التنوع البيولوجي، وتدعيم النقل العام. وسيكون الاتحاد الأوربي وجيرانه الجنوبيين قد تفهموا مصالحهم المشتركة وأدركوا المنافع التي يمكن استخلاصها من أوجه تكاملهم ومبادلاتهم في ظل التنافس العالمي.

3.1 الأهداف الرئيسية الأربعة

ترمي الأهداف الرئيسية الأربعة التالية إلى تنشيط التقدم نحو الاستدامة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وفي مجال التسيير.

الهدف 1: المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الأصول المتوسطية

بناء على القناعة بأن حماية البيئة والنمو الاقتصادي ليسا أمرين متعارضين بالضرورة فإن الاستراتيجية تزمع تعزيز التنمية الاقتصادية، مع تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية في الوقت ذاته. وسيؤدي ذلك إلى تحقيق التوازن بين إرضاء احتياجات الناس ومتطلبات التنمية الاقتصادية والحماية البيئية، ومن ثم الاستجابة إلى الحاجة إلى العمالة والاحتياجات الاجتماعية، وتضييق الفجوة الاقتصادية والتباين القائم بين البلدان النامية والمتقدمة، وتشجيع النمو.

وبغية تحقيق هدف توليد العمالة والدخل، ستتم مساندة تلك المبادرات الإقليمية والوطنية الساعية إلى تعزيز الاستثمارات الدولية والخاصة، وكذلك المعونة الإنمائية العامة في البلدان المتوسطية، مع اهتمام خاص بالبلدان الجنوبية والشرقية. وتحقيقاً لذلك فإن التركيز سينصب على تعزيز الفرص المتاحة من منطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية المقبلة والعلاقات مع البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع علاقات الشراكة الاستثمارية الثنائية بين البلدان الشمالية والجنوبية. ومن الواجب مراعاة نتائج تقدير أثر الاستدامة الخاص بمنطقة التجارة الحرة المذكورة الذي أطلقته المفوضية الأوربية.

ولإنجاز هذه الأهداف فإن الاستراتيجية تدعو إلى تدفقات تراكمية من الفوائد المستخلصة من الأصول الثقافية والطبيعية الفريدة في الإقليم، مع العمل في الوقت ذاته على استكشاف سبل جديدة لترويج الابتكار، والمهارات، والثقافة. ولهذا فإن من الواجب تشجيع أنشطة جديدة في ميادين الخدمات، والإنتاج النظيف، والتقانات الجديدة التي تقلل من استخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك ترويج الشركات والصناعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للتنمية الاقتصادية وتوليد العمالة. وتدعو الحاجة إلى تفاعلات محلية أقوى بين القطاع الخاص والتدريب والبحوث، إلى جانب إقامة تجمعات محلية دينامية من الشركات. وينبغي أيضاً التماس توزيع متوازن للأنشطة الجديدة في البلدان النامية لتوفير فرص العمل المحلية، ومن ثم المساعدة في الحد من هجرة الأدمغة. ومن الواجب أيضاً تشجيع التنمية الإقليمية المتوازنة مع تفادي التركيز المفرط للأنشطة في المناطق الساحلية.

الهدف 2: الحد من التفاوت الاجتماعي عبر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز الهويات الثقافية

تتسم تنمية الموارد البشرية ودعم قدرات كل الجهات الفاعلة بأهمية حاسمة. ولا يمكن تحقيق أهداف حماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، والتقدم المستدام إذا ما ظلت مثل هذه النسبة العالية من السكان تعاني من الأمية ومن الافتقار إلى الخدمات الأساسية. ومن الضروري تعزيز التدابير الرامية إلى مساندة المساواة بين الجنسين، وتنشيط دور المرأة في المجتمع، ودعم تحديث المناطق الريفية، التي غالباً ما تلقى الإهمال، وتخطيط التنمية الحضرية المستدامة.

وللإسهام في بلوغ هذه الأهداف فإن الاستراتيجية تتبنى الأهداف الإنمائية للألفية بغية النهوض بالمستويات المعيشية والمساواة بين الجنسين.

وتشكل الأوضاع والاتجاهات الاجتماعية عنصراً رئيسياً في صياغة وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة. ومن الواضح أن على الاستراتيجيات الوطنية، بالنظر إلى أنها الأقرب إلى الحقائق القطرية، أن تتضمن مقترحات لمعالجة مشكلات العمالة والفقر. ومن الواجب تنفيذ الأهداف الإنمائية المعنية للألفية في الإقليم ومتابعتها بصورة مستمرة على أساس المؤشرات المناسبة. وسيستفيد إقليم المتوسط من الحوار بشأن قضايا العمالة حال إطلاق هذا الحوار بصورة فعالة.

كما أن ترويج ما يتمتع به المتوسط من تنوع ثقافي، وقيم، ومعارف تقليدية يعتبر عنصراً حيوياً بدوره. وعلى وجه الخصوص فإن بعض عناصر الاستراتيجية تهتم بصورة محددة بالجوانب الثقافية، بما في ذلك التعليم (فيما يتعلق تحديداً بالتنمية المستدامة)، والتبادل الثقافي، والحوافز لإرساء الهوية المتوسطية، وترويج أنماط جديدة من السياحة الثقافية والتعاون لتعزيز التراث الثقافي.

الهدف 3: تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

لا يمكن للتنمية أن تكون "مستدامة" ما لم يتم وقف الأساليب غير المستدامة التي تلحق الضرر بالثروات العامة الأساسية، وتقديم المساعدة لإنعاش هذه الثروات. ومن الواجب منح الأولوية إلى حماية البحر، والشاطئ، والمناخ، ونوعية الهواء، والموارد المائية، والتربة والتنوع البيولوجي، والمعارف التقليدية المتعلقة بالطبيعة، والتراث الثقافي والمناظر الطبيعية، إلى جانب الحد من التعرض للمخاطر الطبيعية مثل الفيضانات، والحرائق، وموجات القحط، والزلازل، والمد الزلزالي. كما ينبغي وقف التدهور المتواصل للتربة، والمناظر الطبيعية، والمناطق الساحلية، وتنفيذ أهداف قمة الأرض عبر حماية وتعزيز التنوع البيولوجي البحري، والساحلي، والقاري.

ومن الحيوي أن يتم تحطيم الصلات التي تجعل التنمية الاقتصادية معتمدة على استغلال مناظر، بل وأشد كثافة، للموارد الطبيعية، ومن ثم "فصل" النمو الاقتصادي عن الضغط البيئي المتصاعد، وبالتالي الإسهام في تحقيق الهدف الإنمائي المعني للألفية. وفي سبيل تحقيق ذلك، فإن من الواجب ترويج التغيير أولاً في أنماط الاستهلاك والإنتاج عبر استخدام الموارد المتجددة للطاقة، والتقانات النظيفة، والبنى الأساسية المناسبة، والنقل العام الكفوء، بما في ذلك مراعاة الاعتبارات البيئية عند إبرام عقود التوريد الحكومية. وتدعو الحاجة إلى تيسير الوصول إلى المعلومات، والتعليم، والتدريب، والترقي المهني للانتقال من ثقافة "الطوارئ" إلى ثقافة "التفادي". كما يتعين النهوض بإدارة موارد المياه، والطاقة، والتربة، والمناطق الساحلية، والحد من التوسع في توليد النفايات والانبعاثات الملوِّثة. وسيعود مثل هذا "الفصل" بالنفع على الشركات والبيئة على حد سواء، مما يتيح توفير تصور "الكل فائز".

الهدف 4: تحسين التسيير على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية

من المتعذر تحقيق التنمية المستدامة ذات القاعدة العريضة دون توفير التسيير المناسب، وهو ما يتطلب ممارسة السلطة في بيئة من الانفتاح، والمشاركة، والمساءلة، والفعالية، والتلاحم. ولذلك فإن الاستراتيجية المتوسطية تعتمد خطة تنفيذ جوهانسبرغ التي تدعو إلى سياسات بيئية، واجتماعية، واقتصادية سليمة، ومؤسسات ديمقراطية مستجيبة لاحتياجات الناس، وحكم القانون، وتدابير لمكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، وتوفير بيئة تمكينية للاستثمار كأساس للتنمية المستدامة. وبالفعل، وبدون التسيير الكفوء والمشاركة النشطة للجهات الفاعلة، فإن من المستحيل تحقيق أي من الأهداف الأخرى للاستراتيجية. وفي سبيل ذلك، فإن من الواجب مساندة الجهود الإقليمية والوطنية للنهوض بالتسيير، والتنمية المحلية التشاركية، وانخراط المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وعلاقات الشراكة مع القطاع الخاص. وسيؤدي تطبيق مبادئ اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية (اتفاقية Aarhus) إلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة.

وثمة تركيز أيضاً على أهمية الإدارة البيئية في الخطط الجهوية المتكاملة في ظل نظام من المسؤولية المشتركة. ويتطلب ذلك إقامة ربط شبكي وحوار بين الجهات الفاعلة، ونشر المعارف، والتدريب على أساليب الإدارة الكفوءة. ويتعين أيضاً ترويج التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي بين بلدان المتوسط، ولاسيما عبر استحداث قنوات كفوءة ورشيدة لإجراءات العمل والمشاركة. وثمة إقرار بأن التعليم والتدريب، ولاسيما التعليم من أجل التنمية المستدامة، هما شرطان ضروريان للتسيير المحسن. وبالنظر إلى اعتماد ثلاثة عشر طرفاً من الأطراف المتعاقدة لاستراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة (فيلنيوس، عام 2005) فإن بالمستطاع استخدام هذه الاستراتيجية كمخطط للعمل الإقليمي المنسق.

وأخيراً هناك عنصر هام من عناصر الاستراتيجية وهو تطوير أوجه التضافر لتعزيز عملية تنفيذ الاتفاقيات العالمية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتصل باتفاقية برشلونة والصكوك الدولية المعنية الأخرى.

4.1 الميادين السبعة ذات الأولوية للعمل والتضافر

ترد أدناه الميادين السبعة للعمل والتضافر المتسمة بالأولوية والمعتمدة على بعضها البعض، والتي لا بد من تحقيق التقدم فيها:

- تحسين إدارة الموارد المائية والطلب عليها؛
- تحسين الاستخدام الرشيد للطاقة، والتوسع في استعمال الطاقة المتجددة، والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه؛
- الحركية المستدامة عبر الإدارة المناسبة للنقل؛
- السياحة المستدامة كقطاع اقتصادي قائد؛
- التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- التنمية الحضرية المستدامة؛ و
- الإدارة المستدامة للبحر، والمناطق الساحلية، والموارد البحرية.

وقد اختيرت ميدان العمل ذات الأولوية هذه لعدة أسباب:

- أنها الميادين الأكثر تعرضاً للخطر بفعل الاتجاهات غير المستدامة. ومن بين هذه الميادين ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى القضايا المتصلة بالبحر والمناطق الساحلية التي تشكل ثروات مشتركة لشعوب المتوسط.
- كما أنها ميادين ذات أهمية حاسمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وإمكانيات واسعة للتحسن. غير أن هناك إقراراً بأن من الواجب بذل جهود ضخمة في القطاعات الأخرى، ولاسيما القطاع الصناعي، لمجابهة التحديات الماثلة أمام الإقليم.
- تعتبر ميادين الأولوية السبع هذه جاهزة للعمل ومعانية من كل أوجه القصور من حيث التسيير والتكامل التي ينبغي معالجتها ليتمكن الإقليم من الانخراط في عملية التنمية المستدامة.

وتُجمل المصفوفة الواردة في الملحق 1 الإطار المنطقي للاستراتيجية وتوضح العلاقات المتداخلة بين الأهداف الأربعة وميادين العمل السبعة ذات الأولوية.

2. تحقيق التقدم في ميادين العمل السبعة ذات الأولوية

تتسم الأهداف، والتوجهات، والتدابير المقترحة لميادين العمل السبعة ذات الأولوية بطابع إشاري فحسب [1]، حيث أن من المزمع تنفيذها على مستوى الإقليم ككل. ورغم تحديد كل تدبير مقترح على حدة، فإن هذه التدابير

---

[1] إن سنة الأساس لأهداف الاستراتيجية هي عام 2000، ما لم يُذكر عام آخر. أما بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية فإن سنة الأساس هي عام 1990.

متضافرة للغاية، وستتوافر لها فرص أكبر للنجاح إن تم تنفيذها على نحو يتلاقى ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدابير المعنية في المجالات الأخرى.

ومن المفترض أن تتولى تنفيذ التدابير المقترحة كل الأطراف المعنية، ومن الواجب توجيه الاهتمام نحو اختيار أفضل الحلول من زاوية الكفاءة التكاليفية، بما في ذلك القيام بدراسات تقدير الأثر حسب الاقتضاء، واستخدام أدوات الأسواق ذات الأولوية. ومن الواضح أن تنفيذ التدابير المذكورة ينطوي على تحمل تكاليف. ويمكن استخلاص الأموال الضرورية من الوفور المباشرة في البنى الأساسية واستعمال الموارد الطبيعية، وعبر خفض مستويات التلوث والتدهور البيئي (المقدرة بنحو3 إلى 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ومن إصلاحات السياسات، وبالطبع من التعاون الدولي.

وتواجه البلدان المنفردة أو مجموعات البلدان حالات وتحديات بالغة الاختلاف، وقد تحتاج إلى اعتاد نُهج وأهداف مخصوصة. ورغم أن من المستصوب ضمان الاتساق في النُهج الإقليمية وشبه الإقليمية، على نحو ما هو محدد في الاستراتيجية المشتركة، فإن الأمر يقتضي كما هو جلي اعتماد أهداف وطنية محددة أو تعديلها بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي والتخطيطي الوطني. وينبغي القيام خلال التنفيذ باقتراح 'تدابير رائدة' ذات تكاليف محدودة وقدرة عالية محتملة على استقطاب الاهتمام كوسيلة للتعجيل بوتيرة التغييرات والبرهنة على الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى التدابير المقترحة أدناه، فإن من الواجب تعزيز تنفيذ التوصيات والتدابير المعنية التي سبقت أن اعتمدتها اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة.

1.2 تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب عليها

تتسم الموارد المائية بالشح والهشاشة وبالتباين في التوزيع من حيث الوقت والمكان. ومن المتوقع أن يؤدي التغير المناخي إلى تزايد التقلب في معدلات هطول الأمطار وانخفاض في كمياتها. ويعتبر نقص المياه، الناجم عن التقلب في معدلات هطول الأمطار وعن الطابع القاحل، عقبة رئيسية إمام الزراعة. ويتصدر قطاع الري صفوف مستهلكي المياه. ويبلغ عدد سكان الإقليم الذين تقل حصة كل منهم عن 1000 متر مكعب من المياه سنوياً نحو 108 ملايين نسمة حالياً، وقد يصل هذا العدد إلى 165 مليون نسمة بحلول عام 2025. وتواجه بعض البلدان وضعاً حرجا.

وتحابي الاستراتيجيات الوطنية سياسات جانب العرض عبر إنشاء السدود والآبار. غير أن العديد من السدود في البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية ستخسر معظم طاقتها التخزينية بفعل التغرين، وستكون هناك بضعة بلدان فحسب قادرة على استثمار هذه السدود في المدى البعيد. وتتعرض الطبقات الصخرية المائية، والتي يتشكل الكثير منها من مياه أحفورية غير متجددة، لاستغلال جائر أو أنها تتدهور بصورة لا رجعة فيها بسبب ترسب الملح. وتتردى أحوال النظم الهيدرولوجية نتيجة تدهور مناطق المستجمعات أو استغلالها بصورة جائرة، وبفعل فقد المناطق الرطبة. وتعتبر إدارة الموارد المائية العابرة للحدود مصدراً محتملاً من مصادر النزاعات.

وتواجه الكثير من البلدان المتوسطية أو معظمها عدة قضايا تتعلق بالمياه: كيف يمكن أن تدير مواردها المائية الشحيحة بطريقة مستدامة؛ وما هو السبيل إلى ضمان توفير مياه الشرب النظيفة إلى المجموعات السكانية التي ما تزال محرومة منها؛ وكيف يمكن تعويد المستهلكين على اتباع ممارسات تكفل توفير المياه. ويتطلب التحدي الأول سياسات لإدارة الطلب المائي بغية الحد من الفاقد وسوء الاستخدام، واستخلاص المزيد من الفوائد عبر تعزيز كفاءة استخدام المياه في الري، والصناعة، والمناطق الحضرية؛ وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف منخفضة. كما أن هذا التحدي يتطلب أيضاً إدارة متكاملة لمناطق المستجمعات والنظم الإيكولوجية للمناطق الرطبة، وزيادة الإمدادات المائية، ولاسيما من خلال تطوير مصادر غير تقليدية للمياه. أما التحدي الثاني فيستدعي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمياه الشرب النظيفة والإصحاح. ويتطلب التحدي الثالث تعزيز علاقات الشراكة بين المنتفعين المحليين بالمياه وهيئات إدارتها إلى جانب شن حملات توعية بشأن سبل الاقتصاد في استخدام المياه.

وقد بدأت بعض البلدان في الشمال والجنوب على حد سواء بتطبيق إدارة كفوءة للمياه، على نحو ما دعت إليه قمة جوهانسبرغ. وأطلق الاتحاد الأوربي مبادرة مائية يشكل عنصرها المتوسطي إطاراً تعاونياً ييسر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإقليم.

الأهداف

- تثبيت الطلب المائي عبر الحد من فواقد المياه والهدر في استخدامها (الحد من الطلب في الشمال وزيادات مضبوطة في الجنوب والشرق) وزيادة في القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.

- ترويج الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، بما في ذلك المياه السطحية والجوفية؛ والنظم الإيكولوجية، واعتماد أهداف لإزالة التلوث.
- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالوصول إلى مياه الشرب النظيفة والإصحاح.
- ترويج المشاركة، وعلاقات الشراكة، والتعاون والتضامن النشطين للتنمية المستدامة للمياه على المستويين المحلي والوطني.

التوجهات والتدابير

التعاون الإقليمي

1. ترويج العنصر المتوسطي في المبادرة المائية للاتحاد الأوربي كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

إدارة الطلب المائي

2. تحديد أهداف دقيقة للكفاءة الشاملة والقطاعية في الاستراتيجيات الوطنية. وتوجيه السياسات المائية لإدماج إدارة الطلب المائي في السياسات الزراعية والقطاعية الأخرى وتشجيع نُهج جانب الطلب بهدف النهوض بكفاءة استخدام المياه، والحد من الفواقد غير الضرورية، وتنفيذ تقنيات توفير المياه في الري، وإشراك قطاعات الصناعة، والسياحة، والمدن في ضبط مياه الصرف.

3. إنشاء نظم مالية وتسعيرية مناسبة وتشجيع الاستثمار في إدارة جانب الطلب واستحداث آليات مالية لتدخيل التكاليف الخارجية والمنافع المنتظرة من تدابير التوفير في استخدام المياه.

الإدارة المتكاملة للتكاليف المائية

4. تشجيع إنشاء الهيئات والمنظمات المناسبة للإدارة المتكاملة للمستجمعات المائية (النظم الإيكولوجية وموارد المياه السطحية والجوفية)، من حيث النوعية والعدد. وتعزيز الالتزامات الدولية المتخذة بشأن إدارة الموارد المائية العابرة للحدود.

5. الحفاظ على الموارد المائية وزيادتها من خلال تدابير صون التربة والمياه، والممارسات الزراعية، والري ضيق النطاق، وري الجريان السطحي، والري الفيضي، وتعبئة الموارد غير التقليدية للمياه، وكذلك تدوير مياه الصرف الصناعية ومياه المجارير، مع مراعاة مستوى النوعية.

6. تعزيز الصكوك التنظيمية وغيرها من الصكوك، حسب الاقتضاء، للحد من الاستغلال الجائر للمياه الجوفية والمصادر المائية غير المتجددة، وتنشيط التجديد الاصطناعي للمياه الجوفية، حيثما تدعو الحاجة.

7. حماية النظم الإيكولوجية المائية واسترداد دورها التنظيمي.

الوصول إلى المياه والإصحاح

8. مساندة الاستثمارات الرامية إلى خفض نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب النظيفة والإصحاح إلى النصف بحلول عام 2015، وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.

9. تعزيز اللوائح، عند الاقتضاء، وترويج الاستثمارات في نظم معالجة مياه الصرف لمنع التلوث الناجم عن المصادر الحضرية والصناعية والتقليل منه.

تسيير إدارة المياه

10. ترويج خطط الإدارة التشاركية المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك علاقات الشراكة مع السلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

11. اتخاذ التدابير اللازمة لتوعية المستخدمين بالحاجة إلى الاقتصاد في استخدام المياه، وحماية نوعيتها.

2.2 ضمان الإدارة المستدامة للطاقة والتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها

زاد استهلاك الطاقة في البلدان المتوسطية المعتمدة بشدة على الوقود الأحفوري بمعدل يزيد عن الضعف خلال السنوات الثلاثين الماضية. وقد أنشأت الكثير من بلدان المتوسط هياكل للأسعار والضرائب لا تساعد على التوفير

في استخدام الطاقة. وفي حال استمرار هذا الاتجاه فإن المساهمة المتوسطية في مجموع الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة يمكن أن ترتفع من 7 في المائة إلى 9 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتماد الإقليم على الطاقة يمكن أن يزداد.

ومما يزيد الطين بلة أن المتوسط هو إقليم إيكولوجي معرض على وجه خاص للتغير المناخي، علماً بأنه يتمتع بإمكانيات ضخمة لإنتاج الطاقة المتجددة من المصادر الطبيعية (الشمس، الريح، وما إلى ذلك)، كما وأن بمقدوره استخلاص وفور كبيرة من ترشيد استخدام الطاقة. وستؤدي السياسات التي تتبع هذه التوجهات إلى تشجيع التقدم التقاني، وخلق فرص العمل، وزيادة القدرة الإنتاجية. كما أن التنفيذ الحاسم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها من جانب البلدان التي صادقت أو ستصادق عليهما سيوفر أيضاً منافع محلية وعالمية في الأجلين القصير والطويل، ولاسيما من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتمويل مشروعات التنمية المستدامة في البلدان النامية المتوسطية.

الأهداف

- ترويج الاستخدام الرشيد للطاقة.
- تعزيز إمكانيات الطاقة المتجددة.
- ضبط انبعاثات غازات الدفيئة، أو تثبيتها، أو تقليلها، حسب الاقتضاء.
- تعميم التدابير الرامية إلى التكيف مع التغير المناخي في الخطط الإنمائية الوطنية.
- تيسير الحصول على الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية، حيثما تدعو الحاجة.

التوجهات والتدابير

ترويج سياسات توفير الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة والنظيفة

1. وضع أهداف شاملة وقطاعية لترويج الاستخدام الرشيد للطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية المستدامة. ويمكن أن يتراوح الرقم المستهدف المستصوب للتقليل من كثافة استخدام الطاقة لكل وحدة من الإنتاج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015 بين 1 و2 في المائة سنويا. أما الرقم المستهدف المستصوب للطاقة المتجددة فهو بلوغ نسبة 7 في المائة من الطلب الإجمالي على الطاقة من خلال هذه الوسائل بحلول عام 2015، باستثناء المخلفات والمواد المتجددة القابلة للاحتراق (CWR).
2. تشجيع الجهات الفاعلة الاقتصادية، والسلطات المحلية، والمستهلكين على اعتماد عادات تكفل التوفير المستدام للطاقة من خلال تدابير التسعير، والإعانات المستهدفة، والحوافز الضريبية، وحملات التوعية العامة، وذلك بمساندة المنظمات غير الحكومية. وتشجيع الآليات الاقتصادية مثل شهادات الطاقة المتجددة القابلة للتداول (TRECs)، واللوائح المصممة لترويج مصادر الطاقة المتجددة.

تعزيز التعاون الإقليمي ومساندة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها

3. دعوة البلدان المتوسطية إلى التعاون في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وآليات المرونة التي يتضمنها بروتوكول كيوتو الملحق بها، وإلى الاستعداد لمرحلة ما بعد عام 2012 وتوجيه الاستثمارات الرامية إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة.
4. استحداث أوجه للتضافر بين البرنامج المتوسطي للطاقة المتجددة (MED REP)، ومنتدى الطاقة المتوسطي في روما (REMEP)، وسياسات الطاقة المتوسطية الأوربية.

التكيف مع تغير المناخ

5. تعميم الاهتمام بمفهوم التكيف مع تغير المناخ في السياسات الوطنية. وإعداد خطط لمجابهة المخاطر وضمان تكيف المناطق المتوسطية الأشد تعرضاً، ولاسيما الجزر، ومناطق الدلتا، والمناطق الزراعية القاحلة، مع التغير المذكور.

الحصول على الطاقة الكهربائية

6. مساندة المشروعات والاستثمارات للحصول على الطاقة الكهربائية. وسيكون الرقم المستهدف المستصوب للتحقيق هو خفض نسبة سكان البلدان النامية المحرومين من الكهرباء إلى النصف بحلول عام 2015

(بالمقارنة مع عام 1990).

3.2 ضمان الحركية المستدامة عبر الإدارة المناسبة للنقل

تتزايد احتياجات نقل الركاب والبضائع بوتيرة تفوق في سرعتها معدل النمو الاقتصادي والديموغرافي. وبالنظر إلى هذه الاتجاهات فإن نظم النقل ليست مستدامة على المدى الطويل. ويتوسع استخدام الملاحة الساحلية والنقل البحري البعيد توسعاً هائلاً، مما يؤدي إلى خلق مخاطر ضخمة في وقوع الحوادث وحالات التلوث. وبصفة عامة فإن الروابط بين ضفتي المتوسط تعاني من ضعف القدرة التنافسية ورداءة التنظيم. ويهيمن النقل الطرقي على قطاع النقل البري حيث يصل نصيبه إلى 88 في المائة من المسافرين و82 في المائة من البضائع. وبما أن حصة النقل من مجموع استهلاك الطاقة تصل إلى الثلث، فإنه يعتبر في البلدان الشمالية عنصراً مساهماً رئيسياً في إنتاج انبعاثات غازات الدفيئة وفي التلوث. وتتصاعد تكاليف اكتظاظ حركة المرور باطراد. وتثير الاتجاهات المتعلقة بالنقل في البلدان الجنوبية الهموم ذاتها. ويزيد من تفاقم هذا الوضع نظم الاستثمارات العامة، والإعانات، والضرائب التي تحابي الحركية المستندة إلى العربات الخاصة والطرق، عوضاً عن الأنماط الجماعية للنقل.

ومع أن هذه الاتجاهات تطرح قضايا صعبة ذات أبعاد ثقافية واجتماعية، فإن بالمستطاع إدارتها على نحو مستدام في حال تطبيق السياسات الإقليمية والوطنية المناسبة التي تستبق التطورات المتوقعة. وقد بيَّنت بعض البلدان، وعدد متزايد من السلطات المحلية، الطريق المنشود عبر اعتماد سياسات تروج للإدارة المستدامة للنقل. ويطبق الاتحاد الأوربي الآن معايير إلزامية للسيارات تشجع على إدخال تحسينات تقانية. كما تُستخلص نتائج واعدة من التجارب الناجحة في الجمع بين وسائط النقل البحرية، والحديدية، والطرقية.

الأهداف

- مساندة المبادرات الإقليمية والوطنية لترويج نظم النقل التنافسية والمستدامة والنهوض بروابط وشبكات النقل الأوربية المتوسطية.
- تشجيع نظم النقل المتكاملة التي تكفل تكامل النقل الطرقي، والحديدي، والبحري، بما في ذلك التحول الواسع من النقل الطرقي إلى النقل البحري والحديدي.
- تحسين إدماج سياسات النقل في التخطيط الاقتصادي بغية مواصلة التقدم على طريق فصل نمو نقل السيارات عن نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تشجيع استخدام أنواع الوقود النظيفة أو الأقل تلويثا.

التوجهات والتدابير

تحسين نظم النقل الأوربية المتوسطية

1. استحداث إطار مستدام للنقل الأوربي المتوسطي قبل حلول عام 2010، مع مراعاة أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الاتحاد الأوربي والمبادرات الإقليمية المعنية الأخرى.
2. استكشاف إمكانية توسيع نطاق منافع برنامج ماركو بولو الرامي إلى تطوير عمليات نقل طرقية بحرية متكاملة ليشمل البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوربي.

تحسين التكامل بين النقل الطرقي، والحديدي، والبحري، والحد من التلوث والأذى

3. مساندة سياسات الحوافز والاستثمارات لتثبيت أو تخفيض نصيب النقل الطرقي، والقيام بعد إجراء تقديرات الأثر البيئي بترويج نظم نقل بديلة، ولاسيما "الأوتوستردات البحرية" والخطوط الحديدية. وسيكون الرقم المستهدف المستصوب للتحقيق بحلول عام 2015 هو خفض نصيب النقل الطرقي إلى 75 في المائة من مجموع حركة النقل وذلك من حيث عدد المسافرين وحجم الشحنات على حد سواء.
4. إجراء تقديرات استراتيجية للأثر البيئي فيما يتعلق بخطط وبرامج النقل الرئيسية الوطنية منها والدولية على المستوى الحضري المحلي.
5. خفض اختناقات المرور الحضرية والتلوث عبر ترويج نظم النقل الجماعية قليلة التلويث على المستوى الحضري المحلي.
6. تطوير أنواع وقود نظيفة. والهدف المستصوب للفترة 2015-2020 هو زيادة نصيب الوقود النظيف (الغاز

النفطي المسيَّل، والغاز الطبيعي الخاص بالسيارات، والغاز الحيوي) ونصيب العربات الكهربائية والهجينة إلى 30 في المائة والتمكن من إزالة الرصاص من البنزين.

فصل نمو النقل عن نمو الناتج المحلي الإجمالي

7. استخدام الأدوات الاقتصادية قدر المستطاع لتدخيل تكاليف النقل في الأسعار بحلول عام 2025 واستكشاف الخيارات لخفض استخدام النقل عبر قدرات العمل عن بعد.

4.2 ترويج السياحة المستدامة

يحتل المتوسط موقع الصدارة بين الأقاليم من حيث السياحة. وتشكل السياحة قطاعاً مهماً من حيث العمالة والدخل في الإقليم وهي ترتكز في المقام الأول على نموذج المنتجعات الشاطئية الموسمية.

وتتفاقم المنافسة الحادة بين المواقع السياحية بفعل أساليب عمل الشركات السياحية الرئيسية والافتقار على المستوى المحلي إلى الطاقات اللازمة لكبح الاتجاهات غير المستدامة في تطور السياحة. وقد أدى ذلك إلى قدر من التماثل في توفير المرافق السياحية، وإلى تنمية غير خاضعة لضبط كاف، وإلى فقد في الجودة في العديد من المناطق المقصودة الراسخة أو النامية بسرعة. وشجعت على ذلك السياسات العامة التي تشدد على أعداد السياح وتنمية البنى الأساسية المعنية، عوضاً عن التركيز على القيمة المضافة، وتعزيز التنوع المتوسطي، والتنمية الثقافية والاجتماعية. وفي حين أن السياحة تتسم بالأهمية بالنسبة للاقتصاد في الكثير من البلدان، فإن فوائدها موزعة بصورة متباينة، كما أن الإحصاءات الاقتصادية الوطنية المتعلقة بالسياحة لا تشير إلى الأضرار البيئية في ميادين مثل النقل، والضوضاء، وتوليد النفايات، واستهلاك المساحات، وتدهور المناظر الطبيعية، والسواحل، والنظم الإيكولوجية.

ومن المنتظر أن يصل عدد السياح (الدوليين والمحليين) في الإقليم بحلول عام 2025 إلى نحو 637 مليون نسمة، وهو ما يعني زيادة بمقدار 270 مليون نسمة بالمقارنة بما كان عليه الحال عام 2000. وسيحل نحو نصف هؤلاء السياح ضيوفاً على المناطق الساحلية. وعبر استباق هذه التدفقات، فإن هناك فرصة حقيقية للتأثير على السياحة الدولية والمحلية ولتشجيع اتجاه التنمية نحو سياحة أشد اتساماً بالطابع الثقافي – الريفي والمسؤول، وهو ما يحبذ المناطق والمدن الداخلية، والشواغل البيئية، والحماية الساحلية، والمواقع الثقافية والتاريخية.

الأهداف

- الحد من الأضرار الجهوية والبيئية الناجمة عن السياحة، ولاسيما في المناطق السياحية الشاطئية القائمة.
- تنشيط السياحة المستدامة التي تعزز بدورها من التلاحم الاجتماعي والتنمية الثقافية والاقتصادية، وتعزز من السمات الخاصة وجوانب التنوع المتوسطية، وتقوي من أوجه التضافر مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة الزراعة.
- زيادة الفوائد التي تستخلصها الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية في البلدان النامية من السياحة.
- النهوض بالتسيير لصالح التنمية المستدامة.

التوجهات والتدابير

الحد من الأضرار الجهوية والبيئية الناجمة عن السياحة

1. تعزيز تنفيذ التوصيات بشأن السياحة التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة عام 1999، والتي تحدد الأساليب الجيدة، وإصدار تقدير معمَّق عن التقدم المحرز بحلول عام 2008.
2. العمل ضمن البلدان، وعلى أساس دراسات تتعلق بالطاقة الاستيعابية، على تحقيق توزيع متوازن للسياح من حيث المواسم والجهات المقصودة.

تنشيط توفير مرافق سياحية مستدامة وزيادة الفوائد التي تستخلصها المجتمعات المحلية من السياحة

3. القيام على وجه السرعة، وفي موعد أقصاه عام 2010، بوضع برنامج إطاري ترويجي عشري لإقليم المتوسط بالتعاون مع الوزارات المعنية، والقطاع الخاص، ومهنيي ومروجي التنمية المستدامة، على أن يسلط هذا البرنامج الضوء على ما يتمتع به التراث الثقافي والبيئي المتوسطي من أصول، وذلك بغية استحداث "علامة جودة سياحية متوسطية". وترويج التدابير الرائدة على الصعيد الإقليمي لمساندة تنفيذ

البرامج القطرية وشبه القطرية.

4. استحداث صيغة "تعويض سياحي" يسهم بمقتضاه السياح في الحفاظ على البيئة الطبيعية، والتراث الثقافي، والتنمية المستدامة في الجهات المقصودة.

5. استكشاف إمكانيات تنفيذ نظم ضريبية تستند إلى النقل، ولاسيما النقل البحري والجوي إلى الجزر، كوسيلة للمساهمة في التنمية المستدامة لهذه الأقاليم.

6. مواءمة السياحة بصورة فعالة مع القيود والفرص القائمة في المناطق الطبيعية المحمية، وخاصة في سبيل الحفاظ على التنوع البيولوجي والتراث الطبيعية والثقافي للمراتع الإقليمية، ومحميات المحيط الحيوي، والمناطق الساحلية المحمية.

7. تشجيع البلدان على ترويج برامج الإحياء في المناطق المقصودة التي غدت فيها المرافق الفندقية والبنى الأساسية السياحية بالية، وحيث لا تحظى المواقع التاريخية بالعناية الكافية.

النهوض بالتسيير لصالح السياحة المستدامة

8. تحسين التنسيق بين البلدان وجهات التشغيل الرئيسية لتعزيز اتساق اللوائح وتطوير أوجه التضافر على المستوى الإقليمي.

9. تحسين آليات التعاون بين السلطات السياحية والبيئية وتعزيز قدرات السلطات المحلية على إدارة تنمية السياحة وترويج السياحة المستدامة.

5.2 ترويج التنمية الزراعية والريفية المستدامة

تتركز الزراعة في البلدان المتوسطية الشمالية عادة في السهول وسفوح الجبال، وتعتمد في جانب منها على الري. غير أن الموارد المائية لا تستخدم استخداماً كفوءاً بصفة عامة. وكثيراً ما تعاني هذه الموارد من الاستخدام الجائر كما تتعرض في الغالب للتلوث والملوحة. وتضيع الأراضي الزراعية الجيدة شيئاً فشيئاً بفعل التنمية الحضرية. وتؤثر هذه الاتجاهات أيضاً على الزراعة الحديثة في البلدان المتوسطية الجنوبية. وقد هُجرت المناطق الداخلية في البلدان المتقدمة، ولاسيما الجبلية منها، بصورة واسعة على مدى القرن الماضي، مما خلف عواقب بيئية بما في ذلك تفاقم الهشاشة أمام الفيضانات، والحرائق، إلى جانب فقد التنوع البيولوجي. وعانت هذه المناطق من انخفاض الأنشطة التقليدية وضعف مستوى الخدمات العامة، ولكنها انتفعت من نمو السياحة، والاقتصاد السكني، والمنتجات الغذائية الزراعية المحلية. غير أن مناظرها الطبيعية تتعرض في الغالب إلى خطر التدهور الذي لا رجعة عنه على الأرجح.

وما تزال الزراعة في البلدان الجنوبية والشرقية تضطلع بدور اجتماعي واقتصادي مهم، ولو أن القدرة الإنتاجية تعاني بصفة عامة من الضعف، كما أن القليل من الاهتمام يوجه نحو الإدارة الكفوءة والمستدامة لموارد المياه والتربة. ورغم الهجرة فإن عدد سكان الريف ما يزال مرتفعاً، وهم يكابدون في معظمهم من الفقر وانخفاض المستوى التعليمي. وما تزال المرأة الريفية، التي تضطلع بمعظم العمل الزراعي، تعاني من التهميش الاجتماعي، ومن ضعف القدرة على الحصول على الأدوات الاقتصادية والمالية. وتخضع الموارد الطبيعية لإجهاد هائل، وهو ما يؤدي إلى نتائج خطيرة من حيث إزالة الغابات، والتعرية، وتغرين السدود، وضعف التحكم بمياه الجريان السطحي، والتصحر، وفقد التنوع البيولوجي بشكل لا سبيل إلى إصلاحه. وبالنسبة للسكان المعنيين فإن الهجرة تبدو وكأنها الحل الأساسي لمشكلة الفقر المستحكم.

وثمة تباين كبير في مستويات القدرة الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والنامية وكذلك بين الزراعة الحديثة وزراعة الكفاف، وهو تباين متواصل الاتساع. وبالإضافة إلى ذلك فإن النماذج الزراعية والريفية المتوسطية، التي تنبع منها الهوية المتوسطية، معرضة لتهديد متصاعد بفعل هيمنة الأنماط الاستهلاكية المستوردة. ويتجلى هذا الاتجاه على وجه الخصوص في تردي النموذج الغذائي المتوسطي على الرغم من آثاره الإيجابية المؤكدة على الصحة. ويعرض التصور المستقبلي عن الآثار المتوقعة لتحرير التجارة، وتغير المناخ، والافتقار إلى سياسات ريفية كفوءة، صورة قاتمة في بعض البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية تشمل تفاقم التباين الإقليمي، وتزايد التدهور الإيكولوجي، واستمرار القلاقل الاجتماعية أو نشوبها. وثمة حاجة واضحة إلى استراتيجيات بديلة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة على الأصعدة القطرية والإقليمية لتحقيق التقدم على طريق الحد من الفقر الريفي، وإحياء المناطق الداخلية، واستحداث منافذ سوقية داخلية وخارجية، وحماية الثروات العامة البيئية. ويتيح الطلب الدولي والمحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والزراعية المتوسطية التقليدية الممتازة فرصة عظيمة لتعزيز

القدرة التنافسية للقطاع الزراعي المتوسطي على المستوى العالمي. وبمقدور الإقليم أن يكتسب مزايا نسبية ضخمة إذا ما تم التوصل إلى وسائل لزيادة المنافع المستخلصة من مناظره الطبيعية، وثقافته، وحرفه، وتقاليده، وذلك عموماً عبر التشديد على الوظائف المتعددة للزراعة.

الأهداف

- مراعاة الفرص والمخاطر المرتبطة بعملية تحرير التجارة على المستوى الأوربي المتوسطي بغية تعزيز نفاذ المنتجات الزراعية المتوسطية إلى الأسواق العالمية عبر تدعيم المزايا النسبية للجودة المتوسطية، بما في ذلك بطاقات الجودة، والزراعة العضوية، والمنتجات التقليدية، وتفادي الانهيار الاجتماعي والبيئي.
- ترويج المواءمة التقنية والتجارية للزراعة المتوسطية بغية زيادة قيمتها المضافة والاستثمار المستدام لعوامل الإنتاج المعرضة لأشد المخاطر وهي المياه والتربة.
- ضمان مستقبل المجتمعات المحلية الريفية والحد من الفقر عبر توفير البنى والخدمات الأساسية الريفية، وتنويع الاقتصاد الريفي، وتحسين التسيير المحلي.
- الحد من الفقد الدائم للأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي، وتفادي تدهور المناظر الطبيعية، وتعزيز تكيف الزراعة مع تغير المناخ.

التوجهات والتدابير

تحرير التجارة وترويج المنتجات المتوسطية الممتازة

1. نشر المزيد من الوعي في المفاوضات الأوربية المتوسطية المقبلة عبر توجيه الانتباه إلى مخاطر الوتيرة السريعة المفرطة لتحرير التجارة والتأكيد على الحاجة إلى نهج تدريجي ومتفاوت، ولاسيما لحماية المجموعات السكانية الريفية الضعيفة في البلدان النامية.
2. تنسيق المبادرات الإقليمية والوطنية لإدماج قضايا التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الاتفاقيات والبرامج المقبلة للجوار المتوسطي.
3. وضع سياسة إقليمية لتعزيز الإقرار بالمنتجات الزراعية المحلية، وجودة المنتجات الزراعية المتوسطية التقليدية، مثل النبيذ، وزيت الزيتون، والخضر، والفاكهة، والزهور، والقمح القاسي، والمنتجات الحيوانية. وخلق بيئة إقليمية مواتية لمساعدة البلدان على استحداث سياسات وإجراءات كفوءة لوضع بطاقات التعريف ومنح شهادات الجودة للمنتجات الغذائية المتوسطية ولترويج النظام الغذائي المتوسطي.

ترويج الزراعة المنتجة والرشيدة

4. تنفيذ سياسات زراعية في البلدان النامية تهدف إلى ترشيد الهياكل الزراعية، بما في ذلك سياسات للأراضي والمياه، والتعليم والتدريب، والوصول إلى القروض الائتمانية والأسواق، وتعزيز رابطات المزارعين والمنظمات المهنية.
5. ترويج و/أو تعزيز إنشاء شبكات بين بلدان المتوسط لنشر وتطبيق الأساليب الزراعية السليمة والمبتكرة، ولاسيما خفض استهلاك المياه، والأسمدة، والمبيدات، وترويج الزراعة العضوية، والأصناف الزراعية المحلية، والتقنيات التقليدية، واستخدام مصادر بديلة للطاقة، واستعادة خصوبة التربة.
6. ترويج المشاورات الإقليمية مع البلدان المتوسطية بغية مواءمة احتياجاتها الخاصة مع الإطار القانوني القائم الذي يكفل سيادة البلدان فيما يتصل بقضايا مستودعات الجينات، والتنوع البيولوجي، وحق ضبط استخدام الكائنات المعدلة وراثياً وتنظيم حركتها وفقاً لأحكام بروتوكول قرطاجنة.

التنمية الريفية والتسيير المحلي

7. تشجيع الجهود الوطنية لترويج خطط وبرامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة المستندة إلى التنمية المحلية وإلى عملية تشاركية بهدف تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف والتخفيف من التباين الإقليمي والاجتماعي. ومن الواجب توجيه اهتمام خاص إلى تحسين الخدمات والبنى الأساسية وترويج التنويع الاقتصادي، ولاسيما من خلال السياحة الريفية، والإنتاج النظيف، والصناعة والخدمات الزراعية.
8. ترويج السياسات الإقليمية وتشجيع البرامج الوطنية لتعزيز الوظائف المتعددة للزراعة، ولاسيما قدرتها على المساهمة في تعزيز القيمة الإيكولوجية والاقتصادية للمناظر الطبيعية، والمعارف والمهارات التقليدية،

والتراث الثقافي عبر السياحة والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

9. تعزيز قدرات التفاوض والتسيير في صفوف المجتمعات والجهات الفاعلة المحلية، ولاسيما من خلال تشجيع المبادرات الإنمائية الريفية المحلية، والبرامج الساعية إلى تعزيز انخراط النساء في عملية وضع القرارات.

الإدارة المستدامة للمناطق الريفية والبيئة الطبيعية المتوسطية

10. تحديد وتنفيذ التدابير الإقليمية المعنية لمساندة تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن التصحر والتنوع البيولوجي.

11. خفض آثار التصحر والفقد النهائي للأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي. ويتمثل الرقم المستهدف المستصوب في تحقيق خفض بمقدار الثلث على الأقل في المعدلات الحالية لفقد الأراضي الزراعية نتيجة التعرية، والملوحة، والتنمية الحضرية وغير ذلك من أنواع التنمية، والهجر بحلول عام 2015. أما الهدف المحبذ للتنوع البيولوجي فهو إنهاء فقد التنوع البيولوجي القاري في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي بحلول عام 2010 والحد منه بشكل واسع في البلدان المتوسطية الأخرى.

12. العمل، ولاسيما في المناطق الفقيرة من البلدان النامية، على ترويج إنشاء برامج للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، ومحميات للمحيط الحيوي، ومراتع طبيعية إقليمية، وخطط محلية لاستخدام الأراضي قائمة على التعاقد لتشجيع المجتمعات المحلية على إدارة الأراضي الزراعية، والمناطق الجبلية، والأراضي الغابية على نحو مستدام.

13. ترويج مبادرات استعادة المناظر الطبيعية الغابية بما يكفل استعادة الوظائف الإيكولوجية للغابات وقدرتها على المساهمة في الاقتصاد الريفي المستدام وتوفير الخدمات الإيكولوجية الأساسية.

14. توسيع المناطق المحمية عبر تخصيص موارد كافية لضمان التزام المجتمعات المحلية. ويتمثل الرقم المستهدف المستصوب بحلول عام 2010 في إخضاع نسبة 10 في المائة من النظم الإيكولوجية البرية المتوسطية لوضع المناطق المحمية.

15. ترويج القرارات السياسية لحماية المناطق الزراعية من التحول إلى مناطق مبنية، ولاسيما عبر خطط محلية ووطنية ملزمة قانوناً لاستخدام الأراضي.

16. ترويج التكيف مع التغير المناخي اعتماداً على توسيع الرصد العلمي عبر المراصد المناسبة، وتعزيز البحوث المتعلقة بتقنيات الزراعة الجافة وتخطيط أوجه الاستخدام البديلة للمناطق الزراعية المعرضة للقدر الأكبر من المخاطر.

6.2 ترويج التنمية الحضرية المستدامة

من المنتظر أن يستقر حجم سكان المناطق الحضرية في البلدان المتوسطية الشمالية. غير أن مبادئ التنمية المستدامة لا تُراعى في معظم الحالات في التنمية الحضرية، وهو ما يتضح من التوسع المفرط في المناطق الحضرية، والمستوى المرتفع الزائد لاستهلاك الطاقة والمساحات المهدورة، والإنتاج العالي والمتصاعد للنفايات الحضرية، وزيادة تكاليف اكتظاظ حركة المرور ومتاعبها، والضياع الخطير للتلاحم الاجتماعي في المناطق الحضرية.

وفي البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية فإن القضايا الحضرية لا تقل خطورة عن ذلك . وخلال السنوات العشرين القادمة فإن من المنتظر أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في تلك البلدان بنحو 82 مليون نسمة، وسيقيم ثلثهم على الأقل في المناطق الحضرية الساحلية. وإذا لم يتم ضبط معدلات النمو هذه فإنها ستؤدي بالتأكيد إلى تفاقم المشكلات الحالية، التي وصلت بالفعل إلى مستويات مخيفة، والتي تبرز في انخفاض مستوى التلاحم الاجتماعي، وتفشي الفقر، وتوسع المستوطنات غير النظامية التي تغطي أحياناً نسبة تزيد على 60 في المائة من مساحة المناطق المبنية الجديدة، وارتفاع مستوى تلوث الهواء، والافتقار إلى الإمدادات الكافية من المياه النقية، وضعف إدارة النفايات، والآثار المتضافرة لهذه العوامل على صحة السكان. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المشكلات ستزداد سوءاً بفعل التغيرات الحالية في أنماط الاستهلاك.

وتدل الأمثلة الناجحة للإحياء الحضري على ضفتي المتوسط أن المدن المتوسطية يمكن أن تنعم بتنمية مستدامة إذا ما حُسنت إدارتها. على أن الجهود المبذولة حالياً ما تزال ضئيلة للغاية. وتشير التقارير إلى أن عدد المناطق الحضرية التي التزمت بعمليات من النوع الذي يدعو إليه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين يقل عن 600 منطقة. وترجع أسباب ذلك على وجه الخصوص إلى ضعف القدرات التقنية والمالية في مدن البلدان النامية،

وخاصة البلدان الصغيرة والمتوسطة، وانخفاض مستوى التعاون اللامركزي بين مدن الشمال والجنوب، وهو ما يحول دون قيام شبكات فعالة للمساعدة في ترويج التنمية الحضرية المستدامة.

الأهداف

- ترويج الاقتصاد الحضري المستدام ونُهج التخطيط الإنمائي التي تستبق النمو المنتظر في عدد سكان المناطق الحضرية في العقود المقبلة.
- إدراج الأصول الثقافية، والتاريخية، والجمالية الطبيعية للمدن المتوسطية في التخطيط الاقتصادي والمكاني.
- النهوض بنوعية الحياة الحضرية عبر توسيع المناطق الخضراء ومن خلال الحد من العوامل البيئية السلبية (تلوث الهواء وتوليد النفايات)، وكذلك الفوارق الاجتماعية وأوجه التباين في الوصول إلى الخدمات، ولاسيما في المدن المتوسطية الجنوبية والشرقية.
- تحسين التسيير الحضري مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز التضامن بين المدن المتوسطية.

التوجهات والتدابير

استباق النمو الحضري المنتظر والتخطيط له

1. استحداث نماذج حضرية بديلة بغية إدماج المستوطنات غير النظامية في المدن، واستباق المعدلات المنتظرة في النمو الحضري عبر تخطيط جهوي متوازن ومساندة المدن الصغيرة والمتوسطة.
2. ترويج التخطيط المكاني الحضري الذي يشمل سياسات النقل وتوسع المدن، وخلق مناطق خضراء ومنتزهات، وحماية المناطق الزراعية شبه الحضرية، والمناطق الطبيعية، والمراكز الحضرية الأثرية.

تعزيز قيمة تراث المدن المتوسطية

3. ترويج المدن المتوسطية عبر تعزيز قيمة تراثها الثقافي، والتاريخي، والجمالي الطبيعي.

النهوض بنوعية الحياة والحد من الفوارق

4. الحد بشكل كبير من نسبة المساكن الرديئة، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.
5. رسم أهداف محددة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة لإبراز القضايا البيئية الحضرية في الميادين التالية:

- نظم رصد نوعية الهواء. ويتمثل الرقم المستهدف المناسب لمثل هذه النظم في تغطية كل المناطق الحضرية المتوسطية بحلول عام 2015 وترويج شبكة متوسطية لتبادل المعلومات والدراسات الوبائية عن القضايا المتصلة بالمناطق الحضرية.
- الحد من المواد الملوّثة للهواء في المناطق الحضرية مثل أول أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين، والمركبات العضوية الطيارة، والمواد الدقائقية، والرصاص، عبر المعايير المناسبة للعربات، وسياسات حركة المرور الحضرية، وتعزيز شبكات النقل العام، وتحويل مسارات حركة المرور الشديدة، واستخدام الأنواع النظيفة من الوقود. ويتمثل الهدف المناسب في زيادة نصيب أنواع الوقود النظيفة ليصل إلى 30 في المائة، مثل الغاز النفطي المسيل، والغاز الطبيعي الخاص بالعربات، والوقود الحيوي، والعربات الكهربائية والهجينة، وأخيراً حظر البنزين المحتوي على الرصاص بحلول 2015/ 2020.
- إدارة النفايات الحضرية، بما في ذلك الحد من توليد النفايات وإعادة تدوير العبوات والتخلص الرشيد منها. وتتمثل الأهداف المناسبة بحلول عام 2015 في الفصل بين توليد النفايات ونمو الناتج المحلي الإجمالي بما يخفض معدل النمو الحالي في توليد النفايات بنسبة تقرب من 50 في المائة، ومضاعفة معدلات إعادة التدوير وتحويل ما لا يقل عن نصف مقالب النفايات غير المنظمة إلى مطامر إصحاحية.
- الحد من التلوث الضوضائي.
- معالجة مياه الصرف البلدية، بما يتوافق مع أحكام بروتوكول المصادر البرية بحيث تعالج كلها بحلول عام 2025.

- ترويج سياسات النقل الحضري التي تمنح الأولوية للنقل العام والنقل الجماعي الخاص.
- ترويج التخطيط الحضري بما يراعي تفادي الأخطار الطبيعية والتقانية، وكذلك، عند الاقتضاء، الحاجة إلى نقل الوحدات الصناعية المتسمة بالتلويث والخطورة بشكل خاص.

6. دعوة كل المناطق الحضرية المتوسطية، ولاسيما المدن الضخمة، إلى القيام قبل عام 2015 بإطلاق عمليات، واستراتيجيات، وخطط، وبرامج للتجدد الحضري من النوع الذي يدعو إليه جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وإشراك السكان، والرابطات، والشركات في مشروعات مشتركة للتجدد الحضري وفي علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص.

تحسين التسيير الحضري

7. تعزيز الفرص لاتخاذ التدابير السياسية على المستوى الحضري عبر اللامركزية، وتدعيم قدرات السلطات المحلية، وزيادة النصيب النسبي للضرائب المحلية في العائدات المالية الإجمالية، وتعزيز علاقات الشراكة بين المدن والحكومات المركزية في ميادين الإسكان، والإصحاح، والنقل، واستحداث برامج تدريبية على الإدارة الحضرية المستدامة والسياسات الاجتماعية.

8. تطوير تعاون لامركزي بين مدن المتوسط والسلطات المحلية، والتوسيع التدريجي للبرامج من نسق مبادرة URBAN إلى مناطق البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية. وإطلاق آلية إقليمية للتعاون وإدارة المخاطر الطبيعية يمكن أن تسهم فيها المدن المتوسطية.

7.2 ترويج الإدارة المستدامة للبحر والمناطق الساحلية واتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء تدهور المناطق الساحلية

بالنظر إلى أن المناطق الساحلية مرغوبة للغاية كمناطق للتنمية، فإنها تشكل وجهة تركيز ضرورية أو ذات أولوية للعديد من الأنشطة. وتمثل هذه المناطق حيزاً هشاً ذا أهمية إيكولوجية، واجتماعية، وثقافية كبرى، وتصل درجات تراكم عوامل الإجهاد فيها إلى مستويات عالية. ويتفاقم التدهور أكثر فأكثر بفعل تضافر عناصر إنشاء منازل العطلات، والبناء غير المشروع، وتشييد المباني في المناطق الساحلية، والتلوث البري (الذي يشكل نسبة 80 في المائة من التلوث البحري)، وتوليد النفايات، واستخلاص الرمال والمياه، ورداءة إدارة مناطق المستجمعات المائية، وبعض أنشطة الاستجمام، والصيد، وتربية الأحياء المائية، وغزو الأنواع الدخيلة. ويؤدي هذا الوضع إلى تدهور المناظر الطبيعية، ومواقع التراث الثقافي، والأوضاع المعيشية، وغزو المياه المالحة، والتعرية الساحلية، وتدمير الكثبان الرملية، والأراضي الرطبة، وبراري قاع البحر، كما يقود في غالب الأحيان إلى فقد دائم للتنوع البيولوجي الساحلي والبحري. وتتزايد التكاليف البشرية والاقتصادية، بما فيها فقد الوظائف المحلية، نتيجة الإفراط في استغلال الموارد السمكية مثلا.

ومع أن المتوسط يمثل 0.7 في المائة من مساحة البحار في الكرة الأرضية، فإنه يشهد نسبة 30 في المائة من النقل البحري العالمي. ويرجع التلوث من السفن في المقام الأول إلى أسباب "تشغيلية"، بما في ذلك تصريف الزيت بصورة غير مشروعة ومياه الصابورة. غير أن مخاطر الحوادث تظل عالية رغم السياسات الرامية إلى تفاديها.

ومن الضروري كبح هذه الاتجاهات. ودون إحداث تغييرات في السياسات فإن المناطق الحضرية المترابطة الهائلة ستمتد لتشمل الأقاليم الساحلية، وستغطي المباني ما يقرب من 50 في المائة من الشريط الساحلي المتوسطي بحلول عام 2025، بالمقارنة مع نسبة 40 في المائة عام 2000. وقد يكون هناك ارتفاع كبير في تكاليف التدهور البيئي والهشاشة إزاء المخاطر، مثل الفيضانات، والمد الزلزالي، والتلوث البحري. كما أن هناك خطراً من تصاعد التباين بين استجابة الدول الأعضاء الحالية والمقبلة في الاتحاد الأوربي وبين الدول الأخرى. وتخضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لمعايير إدارة بيئية صارمة، مثل توجيه الإطار المائي، وحزمتي إريكا 1 و2، وتوجيهات الطيور والموائل. وتستفيد الدول الأقل تقدماً في الاتحاد الأوربي من برامج مساعدات واعتمادات ضخمة من الاتحاد. وليس لدى البلدان الأخرى مثل هذا الدعم، وهي تواجه معدلات أعلى من النمو الحضري والصناعي والسياحي في مناطقها الساحلية، وهو ما يمثل أحد الأصول الحيوية في تنميتها.

وتستدعي الطائفة المتنوعة من الحالات استراتيجيات تفاضلية. وفي بعض المناطق المتدهورة فإن التركيز يجب أن ينصب على استعادة الأصول المفقودة، في حين أن من الأفضل في بعض المناطق الأخرى استباق حدوث التدهور بما يكفل حماية وترويج التنمية المستندة إلى صون التراث البيئي، والثقافي، والاجتماعي.

وقد تحقق الكثير على طريق التعاون الإقليمي، وذلك مع توسيع نطاق اتفاقية برشلونة لتشمل حماية المناطق الساحلية، وتطور خطة عمل المتوسط، والتنفيذ التدريجي للتدابير الرامية إلى منع وتخفيف التلوث، وحماية التنوع البيولوجي والتراث الثقافي. على أن نسبة المناطق المحمية ما تزال ضئيلة جداً، كما أن تنفيذ البروتوكولات وخطط العمل المعتمدة في إطار اتفاقية برشلونة يسير بوتيرة بطيئة. وتظل القوانين، والوكالات، ومسوح الأراضي، والأدوات الاقتصادية، والخطط الرئيسية، والولايات القانونية غير كافية لضمان التكامل بين البيئة والتنمية. وفي العديد من البلدان فإن من الواجب النهوض بحماية السواحل، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتعبئة التمويل الدولي وحشد الجهات الفاعلة المحلية والمهنية لمكافحة التلوث.

الأهداف والتوجهات والتدابير

تعزيز التعاون الإقليمي

النهوض بالتعاون الإقليمي وترويج تنفيذ برامج العمل الإقليمية بوسائل كافية.

1. ضمان تنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، وخطط عملها، والتوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة. والمساندة النشطة لوضع وتنفيذ الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوربي.
2. الدعم النشط لصياغة وتنفيذ الاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوربي.
3. تعزيز النُهج شبه الإقليمية.
4. تعزيز التضامن الإقليمي، وأوجه التضافر بين خطة عمل المتوسط، والبرنامج المتوسطي للمساعدة التقنية البيئية، ومختلف الأطر التعاونية والآليات التمويلية الإقليمية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف المرسومة في هذه الاستراتيجية. ومساندة بناء القدرات للإدارة الساحلية المتكاملة، وتوعية الرأي العام والنظر في إنشاء صندوق لتمكين المصادر الخاصة والمجتمعات المحلية من تمويل الصون والإدارة المتكاملة للساحل المتوسطي. وضمان الرصد المستمر للتدابير والإجراءات المنفذة.

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنميتها

ترويج الإدارة المتوازنة والمتكاملة للمناطق الساحلية وتنميتها. وضمان الوصول الحر إلى الساحل للجميع. وحفظ، وتعزيز، واستعادة التراث الساحلي. وتفادي التمدين الخطي والمتواصل. والحد من هشاشة المناطق الساحلية إزاء المخاطر الطبيعية.

1. القيام بحلول عام 2007 باعتماد بروتوكول للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المتوسطية وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المعنية.
2. مراعاة هشاشة البيئة في التخطيط والتنمية. ومنع التمدين المتواصل والخطي للمناطق الساحلية عبر تفادي شق طرق جديدة موازية للساحل وعلى طوله. وتعزيز تراث المناطق الساحلية، بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية التقليدية التي تشكل جزءاً من هوية هذه المناطق، والحفاظ على الأحزمة الخضراء الزراعية والحرجية، وإنشاء ممرات إيكولوجية.
3. تنفيذ دراسات للأثر البيئي للمشروعات وتقديرات بيئية استراتيجية للخطط والبرامج التي تؤثر على البحر أو المناطق الساحلية، ومواصلة تطوير الأدوات لإدماج الشواغل البيئية في السياسات، والبرامج، والمشروعات.
4. القيام، قدر المستطاع، باعتماد قوانين، وآليات، وأدوات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بحلول عام 2010 في البلدان التي لم تمتلكها بعد.
5. ترويج نهج ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ومناطق مستجمعات المياه، بمشاركة السلطات، والشركات، والمنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي، بما يكفل تعزيز الكفاءة، وتنسيق عدد محدود من القضايا العملية، وحشد الجهات المانحة.
6. تقدير مدى هشاشة المناطق الساحلية إزاء المخاطر الطبيعية والتقانية، وحظر البناء في المناطق المعرضة لمخاطر شديدة، وإدماج عنصر تفادي المخاطر في خطط التنمية الحضرية. واعتماد خطط احترازية لكل المساحات الساحلية الهشة بحلول عام 2010، بما في ذلك تنفيذ تدريبات لتفادي المخاطر بغية تعبئة

المجموعات السكانية المعنية.

7. تنفيذ خطط مخصوصة للإدارة المستدامة للجزر وتنميتها.

8. استخدام البرنامج الأوربي المتوسطي للتدابير البيئية ذات الأولوية في الأجلين القصير والمتوسط (SMAP) على النحو الأمثل لترويج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

منع التلوث من السفن والحد منه

منع ومكافحة التلوث البحري من السفن عبر تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له، الجاري وضعها في صيغتها النهائية حاليا. والقضاء على التلوث التشغيلي من السفن بحلول عام 2025.

1. التنفيذ الكامل للاستراتيجية الإقليمية لمنع التلوث البحري من السفن والتصدي له. وزيادة المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوربي ومساندته لتنفيذ الاستراتيجية.

2. العمل كأمر ذي أولوية، وبالتعاون مع مراكز الأنشطة الإقليمية المعنية التابعة لخطة عمل المتوسط، على تحديد المناطق التي ينبغي أن تعينها المنظمة البحرية الدولية كمناطق بحرية بالغة الحساسية، والحصول على الدعم اللازم من البلدان المعنية.

3. الطلب إلى البلدان الساحلية المطلة على البحر المتوسط والبحر الأسود (ولاسيما من خلال البرنامج البيئي لخطة عمل المتوسط والبحر الأسود) الانخراط في تدابير منسقة لمنع وخفض التلوث من السفن، مع مراعاة أوجه التماثل بين الحالات القائمة في البحرين المتوسط والأسود والحاجة إلى اتخاذ تدابير مشتركة.

منع التلوث البري والحد منه

منع التلوث البري والحد منه عبر تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج العمل الاستراتيجي لمعالجة المصادر البرية للتلوث المعتمد عام 1997.

1. القيام دون إبطاء بتنفيذ خطط العمل الوطنية لمكافحة التلوث من مصادر برية بغية تلبية الأهداف المحددة في خطة العمل الاستراتيجية المعتمدة في عام 1997 لتنفيذ بروتوكول المصادر البرية (LBS). والحد من المواد الملوِّثة من المصادر الصناعية، مثل الحد من الطلب الأوكسجيني البيولوجي (BOD) بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2015، والحد من توليد النفايات الخطرة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2010. وتجهيز كل المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها عن 000 10 نسمة بنظم للإدارة البيئية للنفايات الصلبة بحلول عام 2015. وخفض عدد سكان المناطق الحضرية الساحلية المحرومين من مرافق الإصحاح إلى النصف بحلول عام 2015.

2. تحديد التمويل الثنائي والدولي لإنشاء نظام لتوفير الدعم لتنفيذ خطط العمل الوطنية والمساعدة في تجهيز المدن الساحلية في البلدان النامية لمعالجة أمر المصادر البرية للتلوث، وإعطاء الأفضلية للتقانات ذات الكفاءة التكاليفية. ودعوة الاتحاد الأوربي إلى مساندة الاستثمارات العامة المعنية عبر علاقات الشراكة مع البلدان المتوسطية.

3. مواصلة وتوسيع برامج بناء القدرات في البلدان النامية، والمدن، والشركات لإدارة ومعالجة النفايات والدُفق عبر تعبئة الأموال البيئية الدولية وتعزيز أوجه التضافر بين خطة عمل المتوسط والشبكات المختلفة للجهات الفاعلة المحلية والمهنية. وترويج عمليات الإنتاج، والمنتجات، والخدمات السليمة بيئياً عبر استحداث مبادرات طوعية والحد من توليد النفايات باعتماد النهج الثلاثي (الحد من النفايات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها).

حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي والموارد البحرية

وقف فقد التنوع البيولوجي البحري والساحلي بحلول عام 2010 في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وخفضه بصورة كبيرة في البلدان الأخرى، وفقاً للالتزامات الدولية والأوربية.

ضمان توجه قطاع المصايد في المتوسط نحو اعتماد نهج للنظم الإيكولوجية واستعادة المخزون السمكي قدر المستطاع بحلول عام 2015، وفقاً لالتزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وترويج تقنيات التربية المستدامة للأحياء المائية التي تقلل من أثر هذه الأنشطة على البيئة وتحد من تعارضها مع أوجه الاستخدام الأخرى للساحل.

1. التعجيل بوتيرة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي المعني بصون التنوع البيولوجي في الإقليم (برنامج SAP BIO).المعتمد عام 2003. والإعداد لتحديثه من خلال إدراج التوصيات التي اعتمدتها أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي. واعتماد خطط عمل وطنية بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي.
2. تشجيع أساليب الصيد وتربية الأحياء المائية المتسقة مع حماية التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد البحرية. وتعزيز تنفيذ الالتزامات المتخذة ضمن إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (منظمة الأغذية والزراعة، عام 1995)، والمجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط (GFCM)، والهيئة الدولية لصيانة التونة في الأطلسي، وإعلان المؤتمر الوزاري بشأن التنمية المستدامة لمصايد الأسماك في المتوسط (فينيسيا، نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003)، وسياسة المصايد المشتركة في الاتحاد الأوربي.
3. التنفيذ النشط لبرنامج العمل المعني بالمناطق المحمية الذي اعتمدته اتفاقية التنوع البيولوجي، مع مراعاة الجدول الزمني المحدد والأهداف الموضوعة.
4. تحديد المواقع المتوسطية التي يمكن فيها النهوض بالإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي عبر إنشاء المناطق المحمية البحرية والساحلية، بما في ذلك الموائل السطحية والعميقة الخاصة، ضمن المناطق الخاضعة للولاية الوطنية وخارجها، وذلك على أساس علمي ووفقاً لقانون البحار.
5. زيادة عدد المناطق المحمية في مختلف أنحاء المتوسط بشكل كبير، بما يغطي نسبة 20 في المائة على الأقل من الموائل الساحلية والبحرية بأنماط من الحماية الملبية لمعايير الاتحاد العالمي لصون الطبيعة.
6. ترويج شبكة تمثيلية للمناطق البحرية والساحلية المحمية التي تشكل نظاماً إقليمياً تمثيلياً من الناحية البيئية، وزيادة حمايتها عبر إضافتها، عند الضرورة، إلى قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط (قائمة SPAMI).
7. ترويج إنشاء أنوع جديدة من المساحات المحمية (علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية؛ وعلاقات شراكة بين مالكي العقارات الساحلية؛ وتعبئة المنظمات المحلية غير الحكومية)، ودعوة مدراء المناطق المحمية إلى الاضطلاع بدور نشط في ترويج التنمية المستدامة المحلية.
8. تعزيز التعاون بين خطة عمل المتوسط والمجلس العام لمصايد أسماك البحر المتوسط، وتدعيم التعاون، على المستويين المحلي والوطني، بين مشغلي المصايد ومدراء المناطق المحمية.
9. تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لإدارة التفاعل بين الأنشطة البشرية والتنوع البيولوجي البحري والساحلي.
10. تعزيز أوجه التضافر بين المنظمات الدولية والشبكات (مثل اتفاقية برشلونة، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة، ومبادرة الأراضي الرطبة المتوسطية (MedWET)، واتفاقية برن، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي UNEP/CMS/ACCOBAMS، وشبكة Natura 2000، والاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوربي.

3. تنفيذ الاستراتيجية، وربط جميع الشركاء، ورصد التقدم

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية ما يلي:

- فسحة إقليمية من التضامن والالتزام؛
- مشاركة الدول عبر الاستراتيجيات الوطنية، وكذلك مشاركة السلطات المحلية، والجهات الفاعلة الاقتصادية الاجتماعية، والرابطات، والمجموعات السكانية؛
- طرق جديدة للتسيير، وهو ما يعتبر شرطاً لا غنى عنه للتقدم على طريق تحقيق التنمية المستدامة؛
- متابعة جماعية على المستوى المتوسطي.

وتتطلب مثل هذه الالتزامات إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة. ولذلك فإن نجاح الاستراتيجية يعتمد على قدرة الحكومات، والسلطات المحلية، والشركات، والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني على ترويج تلاقي سياساتها، وقراراتها، وتدابيرها. ويحتاج ذلك إلى تعبئة الموارد البشرية وتنمية إطار مؤسسي مناسب. كما أنه يتطلب رصد التنفيذ الذي سيكون تقدمه تدريجياً ومتبايناً بالضرورة، وسيبدأ بتدبير واضح قصير الأجل لتمهيد الطريق أمام التدابير على المدى البعيد.

1.3 فسحة إقليمية من التضامن والالتزام

نتيجة عملية توسيع الاتحاد الأوربي وبرنامجه المعروف باسم "برنامج مساعدات الإعمار، والتنمية، والاستقرار" (برنامج CARDS) فإنه يجري بالفعل تعزيز الالتزام والتضامن في بلدان الضفة الشمالية للمتوسط. ومن زاوية التنمية المستدامة فإن من الضروري النهوض بدمج مبادئ وأهداف الاستراتيجيات الأوربية والمتوسطية للتنمية المستدامة في عملية توسيع الاتحاد.

وتشكل الشراكة الأوربية المتوسطية التي انطلقت عام 1995 إطاراً سياسياً مهماً لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطية. ومن المنتظر أن تؤدي الخطوات التالية في سياسة الجوار المتوسطي للاتحاد الأوربي إزاء البلدان المتوسطية الشرقية والجنوبية إلى تعزيز إدماج القضايا الاجتماعية والإيكولوجية في عملية اتخاذ القرارات بهدف إرساء سياسة حقيقية للتنمية المشتركة المستدامة.

وستزود الشراكة الأوربية المتوسطية المعززة بلدان المتوسط بفرص أكبر لتحقيق طموحاتها. وينبغي أن تكون التنمية المستدامة مبدأ هادياً في المشروع الأوربي المتوسطي وسياسة الجوار. وينبغي أن يواكب هذا التجديد تعزيز أوجه التضافر مع الأطر التعاونية الإقليمية الأخرى، ولاسيما خطة عمل المتوسط. وستكسب الشراكة الأوربية المتوسطية الكثير من إعادة التوجه الإيجابية هذه التي تتسم بأهمية حاسمة لمستقبل الإقليم. ويحتاج تجدد السياسات إلى ضمان التوسيع المطرد للتضامن ليشمل البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية، مع مراعاة سماتها الخاصة. كما ينبغي تعزيز التضامن المرتكز على التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد فسيكون لجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي دور دينامي وتحفيزي في المضي قدماً في ترويج التنمية المستدامة في بلدانهما الأعضاء.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية فهناك دور هام أيضاً للمؤسسات الدولية الأخرى النشطة في الإقليم، مثل منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمرفق العالمي للبيئة، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، وكذلك المرافق والبرامج مثل المركز الدولي للدراسات العليا الزراعية المتوسطية، ومركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوربا، والمعهد المتوسطي للمياه، والبرنامج المتوسطي للمساعدة التقنية البيئية. وينبغي تعزيز النُهج شبه الإقليمية، مثل المبادرة الأدرياتيكية والأيونية، والاتفاقية الثلاثية بين كرواتيا، وإيطاليا، وسلوفينيا لحماية البحر الأدرياتيكي ومناطقه الساحلية، واتفاقية راموج، وبرنامج التعاون البيئي في البحر الأسود، والعمل على ترويج تلاقيها وأوجه تكاملها مع خطة عمل المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث تغدو جهات شريكة نشطة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

التوجهات والتدابير

1. تعزيز الالتزامات المتبادلة للتعاون المتوسطي والأوربي المتوسطي، والإصلاحات المحلية، والدعم الأوربي للنهوض بالتعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب. والموافقة حال اعتماد الاستراتيجية على الترتيبات المالية والتقنية لتنفيذ توجهاتها وتدابيرها لمساعدة البلدان في إدماج هذه التوجهات والتدابير، حسب الاقتضاء، في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
2. ترويج إدماج مبادئ التنمية المستدامة وأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة في سياسة توسيع الاتحاد الأوربي وبرنامج مساعدات الإعمار، والتنمية، والاستقرار من جهة، وفي الشراكة الأوربية المتوسطية وسياسة الجوار من جهة أخرى.
3. تعزيز الاتفاقيات المتبادلة في الميادين ذات الأهمية المشتركة، ولاسيما نُهج البيئة، والبحوث والتطوير، والتعاون اللامركزي، وذلك في ميادين العمل السبعة ذات الأولوية.
4. زيادة فعالية واستخدام الأدوات القائمة، مثل ميدا/الاتحاد الأوربي، ومرفق الأنشطة الأوربية المتوسطية للاستثمار والشراكة، والأدوات المالية المقبلة للاتحاد الأوربي المعنية بالتعاون الدولي، وذلك لتيسير تنفيذ

الاستراتيجية المتوسطية في كل عناصر الشراكة الأوربية المتوسطية، بما في ذلك اتفاقيات الارتباط. واستطلاع إمكانية توسيع فوائد برامج من نوع Interreg ، وUrban ، وLeader ، وMarco Polo لتشمل جنوب وشرق المتوسط. وتوسيع نطاق الصناديق العربية وصندوق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الخاص بالحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة. وتُراعى في هذه العملية تقديرات تكاليف التدهور البيئي، والمشكلات المحددة في تصورات الاتجاهات، وفوائد تصورات "الكل فائز"، والاقتراحات المطروحة في تقدير أثر الاستدامة لمنطقة التجارة الحرة الأوربية المتوسطية.

5. استحداث آليات مبتكرة لمعالجة مسألة الديون، وذلك مثلاً بتحويلها إلى أنشطة للبحوث والتطوير، وبرامج وترتيبات للتوأمة تتولى حشد الجهات الفاعلة المحلية والمهنية في إقليم المتوسط والاستفادة منها في برامج مناصرة للبيئة.

6. دراسة إمكانية وضع اتفاقية لعموم المتوسط بشان الاستثمار على أن تتضمن قواعد للاستدامة.

7. دعوة البلدان المتوسطية إلى زيادة المبادرات والمشروعات، بما في المشروعات التجريبية، ذات الطابع الإقليمي أو شبه الإقليمي أو الثنائي لكل ميدان من ميادين العمل السبعة ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ الاستراتيجية، مثل "مبادرات الشراكة من النوع-2" والمبادرة الأدرياتيكية الأيونية.

8. تعزيز أوجه التضافر مع خطة عمل المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأطر والشبكات التعاونية الإقليمية القائمة الأخرى، والشروع في برنامج مخصوص لتمويل جهود متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وتنفيذها، ولاسيما من خلال المشروعات التجريبية.

2.3 تعزيز القدرات، وإشراك الجهات الفاعلة، وتعبئة الموارد المالية

تعزيز القدرات البشرية وإشراك الجهات الفاعلة:
البحوث، والتدريب، والتعليم، والتوعية، وبناء القدرات، والمشاركة

ما تزال هناك مستويات عالية من الأمية في البلدان النامية المتوسطية، ولاسيما في المناطق الريفية وفي أوساط النساء. ويخلّف الاختلال القائم بين المهارات المكتسبة في المدارس والجامعات ومتطلبات سوق العمل آثاراً سلبية، مما يؤدي إلى نقص العمالة، وخاصة في صفوف الخريجين الجدد. وتعتبر مسألة 'هجرة العقول' قضية حيوية. وبصورة متوسطة فإن الإنفاق على البحوث والتطوير، حتى في البلدان المتوسطية الشمالية، يقل كثيراً عما هو قائم في بلدان الأقاليم الأخرى ذات مستويات الدخل المماثلة.

ويؤدي العجز المتواصل في ميادين مثل نشر المعارف، والتعليم، والوصول إلى المعلومات إلى عرقلة مشاركة الناس في عمليات اتخاذ القرارات، على الرغم من التقدم السياسي والمؤسسي المحرز في هذه الميادين. وتساعد الشبكات النشطة للمنظمات غير الحكومية في التعويض عن النقص في الميادين المذكورة عبر نشر المعارف والخبرات بين البلدان، ولاسيما في ميدان التعليم البيئي. كما أن بعض البلدان تبذل جهوداً ضخمة في ميدان التعليم. على أن الافتقار إلى التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة ما يزال قائماً عموماً حتى في المستويات الدراسية العالية. وتشمل أبرز المتطلبات الملحة للتنمية المستدامة تعزيز الموارد البشرية والحقوق المدنية الأساسية، وإدماج مجتمع المعلومات، وتقليص فجوة المعلومات بين الشمال والجنوب، والحاجة إلى التكيف مع اقتصاد المعرفة المتنامي بسرعة.

وتدعو الاستراتيجية المتوسطية إلى إشراك كل الجهات الفاعلة التي تبدي موافقتها ومساندتها النشطة، بما في ذلك:

- الشركات العامة والخاصة
- خبراء البحوث والتعليم
- السلطات المحلية والمؤسسات المعنية الأخرى التي تضطلع جميعاً بدور متزايد الأهمية في زيادة الوعي وتنفيذ التنمية المستدامة على كل الأصعدة المناسبة

وتعتبر جميع النُهج القائمة على الشراكات وعقود المشروعات أفضل من تدابير التقييد والإلزام.

التوجهات والتدابير

1. ضمان توفير التعليم الابتدائي للجميع، وترويج تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين ودمج المرأة في عملية التنمية بفعالية وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية.
2. إعادة توجيه عمليات توفير التدريب الأولي والمتواصل بغية تزويد الشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة بالمهارات الضرورية للتكيف مع السياق الجديد الناشئ عن العولمة والتجارة الحرة.
3. إدراج موضوع التنمية المستدامة في المناهج التعليمية، وذلك من المدارس الابتدائية وحتى الجامعات ومعاهد الدراسات العليا والمساهمة على المستوى المتوسطي في تنفيذ إعلان مؤتمر ثيسالونيكي الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (عام 1977)، وقرار الأمم المتحدة بشأن عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2115) واستراتيجية التعليم من أجل التنمية المستدامة (فيلنيوس، عام 2005).
4. ترويج التعليم العالي والبحث العلمي بالتضافر مع القطاع الخاص وزيادة الموارد المخصصة للبحوث والتطوير بهدف التمكن على الأقل من بلوغ المستوى المتوسط للموارد المخصصة للبحوث والتطوير في البلدان ذات الدخل الفردي المماثل بحلول عام 2015، ولاسيما في سياق البرنامج الإطاري المعني بالبحوث والتطوير في الاتحاد الأوربي.
5. التركيز كأولويات في سياسات البحوث على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، واستحداث تقانات ملائمة للبيئة، ودور التنمية في الدراية والتنوع في المتوسط. وترويج إقامة شبكات بين الجامعات ومراكز البحوث والتدريب على المستوى الإقليمي للنهوض بالفعالية الشاملة لمساهمة البحوث.
6. إرساء التعاون على المستوى الإقليمي، ولاسيما بين خطة عمل المتوسط والشراكة الأوربية المتوسطية، ومساندة الشبكات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية والبلدان في سعيها لإدارة ونشر المعلومات وترويج المشاركة العامة.
7. تكثيف عمليات التبادل بين الشمال والجنوب لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات وخلق فرص جديدة تستند إلى الخدمات وأنشطة البحوث والتطوير في "اقتصاد المعرفة".

تمويل التنمية المستدامة

يتطلب تنفيذ الاستراتيجية إنفاقاً حكومياً ضخماً على مشروعات البنية الأساسية للتصدي للتحديات المتعلقة بالحد من المشكلات البيئية، وتيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، وترويج البحوث والتطوير، وإنشاء نظم نقل مستدامة، وتوفير الحوافز لتغيير الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية، وتعزيز القدرات، وتوفير الدعم للتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وتعاني البلدان النامية المتوسطية من أعباء الديون الخارجية، وضعف الموارد المالية العامة، وانخفاض الدخل المتأتي من الرسوم الجمركية، والافتقار إلى البيئة المناسبة لاجتذاب الاستثمارات الخارجية المباشرة. كما أن أفق تمويل أنشطة التنمية المستدامة محدود أيضاً بفعل المستويات العالية نسبياً من الإنفاق لحماية السيادة، بما في ذلك الدفاع، والأمن، والسياسات التقليدية لجانب العرض، التي تتضمن في الغالب تكاليف وآثاراً بيئية عالية.

ولا تكفل آليات الحوافز والضرائب حشد مختلف الجهات الفاعلة وجعلها مسؤولة بصورة كافية عن إطلاق عملية التنمية المستدامة. وتتسم الضرائب المحلية بالانخفاض في البلدان المتوسطية الجنوبية والشرقية، حيث ما يزال القطاع المالي في تلك البلدان مفرط الاعتماد على نظام مصرفي يحتكر المدخرات بصورة شبه كاملة. وفي العديد من البلدان فإن الضمانات التي تتطلبها المصارف التجارية والتكاليف العالية للائتمان تعيق وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية. كما أن تطور الأسواق المالية وإمكانيات التمويل البديل، مثل القروض الائتمانية الصغيرة، والرأسمال المساهم، والإعانات، ما يزال ضعيفا. ويعتبر نصيب المعونة الإنمائية الرسمية محدوداً بدوره بالمقارنة مع التوجهات والتدابير المعروضة في الاستراتيجية. وتظل المؤسسات المالية مفتقرة إلى القدرات الضرورية لتمويل الموارد البشرية والبرامج اللازمة للتدابير المتعددة ذات النطاق الضيق.

ورغم أن الإصلاحات المحلية لترشيد الإنفاق العام وتعديل الضرائب والنظم المصرفية ضرورية وماضية إلى الأمام في جانب منها، فإنها ما تزال غير كافية. ونتيجة لذلك فإن البلدان النامية لا تستطيع تلبية احتياجاتها بالاعتماد على ذاتها فحسب.

التوجهات والتدابير

1. دعوة البلدان المانحة الأوربية الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى أن تنفذ بصورة فعالة الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمستوى المعونة الإنمائية الرسمية الداعية إلى أن تصل نسبتها إلى 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015.
2. تشجيع الجهات المانحة على تعميم الاهتمام بالتنمية المستدامة في استراتيجياتها وطرقها. وزيادة الحصة النسبية للمعونة المقدمة إلى التدابير التي تسهم في تنفيذ الاستراتيجية زيادة كبيرة. وترويج تمويل البرامج الإنمائية اللامركزية، بما في ذلك ما يشتمل منها على التمويل من برنامج ميدا.
3. ترشيد الإنفاق الحكومي وإعادة توجيهه وترويج مراعاة الاعتبارات البيئية عند إبرام عقود التوريد الحكومية بما يحقق قدراً أكبر من الاتساق مع أهداف الاستراتيجية. والقيام بتحليلات منتظمة لنسبة التكاليف إلى الفوائد تغطي الأبعاد البيئية والاجتماعية. والقيام بتقديرات الأثر البيئي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، ولاسيما قبل تنفيذ أي برامج بارزة للاستثمارات العامة.
4. ترويج تنفيذ النظم، مثل القروض الائتمانية الصغيرة، ورأس المال المساهم، وخطط الحوافز، لمساندة وتمويل الأنشطة الإنتاجية والابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
5. تقييم الآثار الخارجية الإيجابية والسلبية للسياسات والتدابير من زاوية البيئة والاستدامة. واستخدام الأدوات الاقتصادية، مثل الإعانات/الضرائب وآليات التسعير، لجعل الجهات الفاعلة المختلفة مسؤولة عن عمليات التنمية المستدامة.
6. استحداث آليات مالية عامة لمساندة الأقاليم، والمناطق الريفية، والمدن، والضواحي الأقل حظاً بغية تعزيز التلاحم الاجتماعي والجهوي.
7. مواصلة عمليات إصلاح الضرائب، والنظم المالية والمصرفية، والتعجيل بوتيرتها، مع مراعاة الاحتياجات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

3.3 التنفيذ الوطني

يتطلب الانخراط في عملية التنمية المستدامة الإسهام والتأييد على أعلى المستويات. ويعتبر الإسهام والتأييد هذان حاسمين بالنظر إلى أن التنمية المستدامة تشتمل على تحديد واعتماد مبادئ أساسية في القوانين والمؤسسات، واتخاذ القرارات، ورسم الأهداف طويلة الأجل، وإلزام الجهات الفاعلة المعنية بشكل فعال، وتحديد أوجه التعارض في المصالح، والقيام أحياناً بالتشكيك بـ "الاقتصاد الريعي" القائم، وضمان التسوية والاتساق، ودفع السياسات قدما.

وللتمكين من تحقيق التقدم في هذا الصدد، فقد دعت قمة جوهانسبرغ إلى وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وقد اتخذت البلدان المتوسطية قراراً بإعداد هذه الاستراتيجيات عام 2001. وترمي الاستراتيجية المتوسطية إلى توفير 'الإطار' والإلهام للاستراتيجيات الوطنية التي تجري صياغتها حالياً، كما أن بمقدورها المساعدة على تحديث تلك الاستراتيجيات. ومن الواضح أن على كل بلد أن يحدد أهدافه المخصوصة، وفقاً لسماته الخاصة وما يواجهه من تحديات، وطبقاً لجداوله الزمنية وموارده، مع المراعاة اللائقة لأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة والالتزامات الإقليمية والدولية الأخرى.

ويعتمد تنفيذ الاستراتيجية على التدابير المتخذة على المستوى الوطني. ولذلك فإن من المهم أن تُدمج متطلبات التنمية المستدامة إدماجاً كاملاً في السياسات الإنمائية الوطنية، كما ينبغي على وجه الخصوص أن تترك الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أثرها عند وضع الاستراتيجيات القطاعية التي تغطي قطاعات مثل النقل، والطاقة، والسياحة. ويعتبر ترويج السياسات الإنمائية المحلية مبرراً لتفويض قدر أكبر من الاختصاصات إلى السلطات والجهات الفاعلة المحلية في إطار عقود تكفل إدراج عنصر الاستدامة.

وستكون هذه الاستراتيجيات الوطنية أشد فعالية بكثير إذا ما استندت إلى تحليلات استشرافية متكاملة للبيئة والتنمية. وتضطلع الخدمات الإدارية المسؤولة عن التخطيط، والبيئة، والتنمية الإقليمية بدور هام في إبراز القضايا والمخاطر الرئيسية وفي المساهمة في تطوير رؤى مشتركة بشأن الطرق الممكنة والمحبذة لتحقيق التنمية المستدامة.

التوجهات والتدابير

1. وضع أو تحديث استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تراعي على النحو اللائق رؤيا الاستراتيجية

المتوسطية للتنمية المستدامة، وتوجهاتها، وأهدافها. وترويج آليات استعراض النظراء للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، على أن تتولى البلدان الأخرى والمؤسسات الشريكة المعنية مهمة تنفيذ عمليات الاستعراض المطلوبة.

2. القيام على المستوى الوطني بوضع أو تحديث استراتيجيات قطاعية تناظر على وجه الخصوص ميادين العمل السبعة ذات الأولوية، وتحديد مجموعة مقابلة من المؤشرات.

3. اعتماد إجراءات، حيثما يقتضي الأمر، لتعزيز الحقوق المدنية، والآليات التشاركية، والمبادئ الأساسية للانتخاب، والشفافية، والمساءلة عن التسيير.

4. إجراء إصلاحات داخلية لترويج التنمية المستدامة والتنفيذ الناجح للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة. وتشجيع السلطات الإقليمية والمحلية والمجتمعات المحلية على ترويج تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والمساهمة في ذلك.

5. إنشاء إطار مؤسسي مناسب للتنمية المستدامة، بما في ذلك استحداث لجان، وسياسات، وبرامج وطنية، ونظم للتقدير، وآليات لإجراء دراسات استشرافية واتجاهية للتنمية المستدامة.

6. إنشاء علاقات الشراكة وأدوات لالتزام كل الجهات المعنية بعمليات التنمية المستدامة، بما في ذلك العمليات الإنمائية المحلية، ومشروعات الإدارة الإقليمية المتكاملة، وتشكيل مجموعات من الخبراء لمساعدة الجهات الفاعلة المحلية، واعتماد الحوافز، والتسعير، والرسوم والضرائب، والشهادات، والإجازات والمعايير، وترويج حملات التوعية، والمعلومات، والاتصالات.

7. ترويج كل أوجه التعاون الضروري بين الوزارات للتنفيذ الفعال لسياسات التنمية المستدامة.

4.3 الاستراتيجية المتوسطية كنموذج للمتابعة الإقليمية للتقدم المحرز وترويج التنمية المستدامة

يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو أشد فعالية إذا ما تم رصدها بشكل ملائم استناداً إلى المتابعة الوثيقة للتقدم المحرز على طريق تنفيذ الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة وتبادل الخبرات. وينبغي أن تظهر التقديرات المنتظمة التزام الإقليم الإيكولوجي بأن يكون قدوة تُحتذى في هذا الميدان. كما أن ذلك يعني مقارنة الإنجازات المتوسطية بالأهداف العالمية والإسهام في التقديرات، والاستعراضات، والمناقشات الدولية.

وقد برهنت اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة، التي أُنشئت عام 1995 كجزء من خطة عمل المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنها تشكل إطاراً وافياً لعمليات التبادل والمتابعة الجماعية هذه. وسيجري تعزيز التعبئة من خلال التزام أقوى من جانب أعضائها وشركائها الإقليميين، وبرامج ومراكز الدعم التابعة لخطة عمل المتوسط، في ظل العمل بشفافية أفضل وعلاقات شراكة أمتن.

التوجهات والتدابير

1. المحافظة على مستوى عال من انخراط الجهات الفاعلة البيئية وزيادة مشاركة الجهات الفاعلة غير البيئية في أنشطة اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة وترويج الاستراتيجية. وتعزيز حشد المندوبين المنتخبين، ووسائل الإعلام، والزعماء القطاعيين للتعريف بأهداف الاستراتيجية وتملُّكها. ودعوة البلدان إلى استحداث برامج إعلامية واسعة عن الاستراتيجية وتطوير الصلات بين الجهات الفاعلة لتقدير تنفيذها.

2. إنشاء دورة رصد تستغرق سنتين لتقدير التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية وتنفيذ تقدير معمق كل خمس سنوات. وسيشكل التقدير الأول من هذا النوع الذي سيجري عام 2010 عملية تقدير خاصة بمناسبة مؤتمر القمة العالمي الثالث للتنمية المستدامة.

وتحقيقاً لذلك فإن من الواجب:

- تعزيز الشبكة المتوسطية لرصد حالة البيئة، ولقدرات توفير المعلومات وترويج التنمية المستدامة، بما في ذلك عناصر خطة عمل المتوسط، والوكالة الأوربية للبيئة، والأطر التعاونية الإقليمية الأخرى.
- توجيه جهود الشبكة بطريقة منسقة لقياس منتظم للتقدم من خلال التقديرات المتعلقة بالسياسات والمستندة إلى الجمع بصورة وافية بين المؤشرات، وتحليل الأساليب الجيدة، والمعلومات المستهدفة المتاحة الأخرى.
- تعزيز تبادل الخبرات وتنظيم حلقات العمل أو المنتديات بشأن ميادين العمل السبعة ذات الأولوية تحت

رعاية اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة.

الملحق 1: أوجه التضافر بين الأهداف وميادين العمل ذات الأولوية

الأهداف الرئيسية الأربعة	القضايا الأساسية السبع							التنفيذ
	المياه	الطاقة وتغير المناخ	النقل	السياحة	التنمية الزراعية والريفية	التنمية الحضرية	البحر والمناطق الساحلية	
التنمية الاقتصادية تعزيز الأصول المتوسطية	زيادة القيمة المضافة الزراعية من المتر المكعب من المياه. **(2)**	تعزيز إمكانية الطاقات المتجددة المتوسطية: (7 في المائة من الطلب بحلول عام 2015). **(7)** التقليل من الاعتماد على الطاقة.	استحداث نظم أوربية متوسطية مستدامة وتنافسية للنقل. التقليل من التكاليف المتزايدة لاكتظاظ حركة المرور.	ترويج السياحة المستدامة. وتعزيز قيمة الأصول المتوسطية وتنويع السياحة. **(13)** زيادة القيمة المضافة لاقتصاد السياحة بالنسبة للمجتمعات المحلية في البلدان النامية. **(14)**	تعزيز التنوع والجودة في المتوسط: المنتجات التقليدية، والزراعة العضوية، والنظام الغذائي، والمناظر الطبيعية، وما إلى ذلك. **(18)** الزراعة الإنتاجية والرشيدة. تنويع الاقتصاد الريفي. **(15)**	ترويج الاقتصاد الحضري المستدام. وخلق قيمة مضافة من التراث الثقافي، والتاريخي، والجمالي الطبيعي.	تطوير الأنشطة (سياحة، تربية الأحياء المائية) التي تشتمل على أوجه هشاشة طبيعية. حماية وترويج القيمة الفريدة للسواحل، والموارد البحرية، والمناظر الطبيعية.	التضامن، والالتزام، والتمويل. تعزيز الالتزام المتبادل والدعم المالي لأهداف الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة/البلدان النامية المتوسطية. • المعونة الإنمائية الرسمية:**(27)** • التدفقات المالية العامة الصافية للاتحاد الأوربي **(28)** مبادرات النوع 2 أوجه التضافر بين الشراكة الأوربية المتوسطية/خطة عمل المتوسط نظم لتمويل الأنشطة الإنتاجية والمبتكرة في الشركات الصغيرة والمتوسطة **(29)** تعزيز السلطات المحلية **(30)** تعزيز التلاحم الجهوي
الحد من الفوارق الاجتماعية	خفض عدد السكان المحرومين من مياه الشرب النقية **(4)** ومرافق الإصحاح **(5)** إلى النصف (2015/ 1990)	خفض عدد السكان المحرومين من الكهرباء إلى النصف (2015/1990)	الحد من زيادة تكاليف النقل في الميزانيات الأسرية	تطوير السياحة بغية ترويج التلاحم الاجتماعي والقيم الثقافية	الحد من الفقر الريفي والفجوات الاجتماعية مع السكان الحضر. الأهداف الإنمائية للألفية. تعزيز التلاحم الاجتماعي والجهوي.	الحد من الفوارق الاجتماعية. إدماج المستوطنات غير النظامية. الحد من نسبة المساكن الرديئة. **(20)**	حفظ القيمة المضافة الاجتماعية والثقافية للأنشطة الساحلية التقليدية (الصيد، إنتاج الملح، الزراعة، وما إليها).	

تغيير الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة **ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية**	تثبيت الطلب المائي (الحد من الفواقد والاستخدام الهدري) . **(1)** حماية الموارد المائية (الكمية والنوعية) . **(3)** تفادي المخاطر الطبيعية.	الاستخدام الرشيد للطاقة (كفاءة الطاقة). **(6)** ضبط أو تقليل أو تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة. الحد من هشاشة المناطق الحساسة إزاء تغير المناخ.	تثبيت أو تقليل نصيب النقل الطرقي. **(11)** تحويل النقل من الطرق إلى الخطوط الحديدية والبحر. نظم النقل الحضري الجماعي قليلة التلويث. **(12)** الفصل بين النمو الاقتصادي وزيادة حركة مرور العربات.	الحد من الضغوط السياحية على النقاط الساخنة البيئية تحسين الإدارة الزمانية والمكانية للتدفقات السياحية	الحد من التصحر وفقد الأراضي الصالحة للزراعة، بسبب التعرية، والملوحة، والهياكل الاصطناعية. حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية إعداد القطاع الزراعي لمواجهة تغير المناخ.	ترويج النموذج المتوسطي للمدن المختلطة والمتضامة. الحد من تلوث الهواء. **(22)** وزيادة نصيب أنواع الوقود النظيفة. الحد من زياة توليد النفايات البلدية، **(21)** والتوسع في عمليات إعادة التدوير وزيادة نصيب المطامر الإصحاحية.	تفادي التمدين الساحلي الخطي. **(23)** الحد من التلوث البري. **(25)** منع التلوث من السفن. والقضاء على التلوث التشغيلي. **(24)** وقف/خفض فواقد التنوع البيولوجي البحري والساحلي. الحد من الهشاشة إزاء المخاطر.	الأدوات المالية **(30)** الرصيد البشري والمشاركة • ضمان التعليم الابتدائي للجميع **(32)** • المساواة بين الجنسين. إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم **(33)** • التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة • زيادة الإنفاق العام والخاص على البحوث والتطوير **(34)** • الوصول إلى المعلومات. النهج التشاركي. الاستراتيجيات الوطنية

النهوض بالتسيير	سياسات الطلب المائي: الأرقام المستهدفة الشاملة والقطاعية (الزراعة، المياه الحضرية، الصناعات). الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ترويج المشاركة والشراكات المحلية	سياسات الاستخدام الرشيد للطاقة/مصادر الطاقة المتجددة الأدوات الاقتصادية. حملات التوعية. الآليات المرنة لبروتوكول كيوتو للتعاون/التنفيذ. **(8)**	الأدوات الاقتصادية. الاستثمار. شبكة النقل المستدامة الأوربية المتوسطية.	التعاون الإقليمي، السياحة الإيكولوجية، البرنامج الإطاري، بطاقات التعريف. التسيير المحلي. الأدوات الاقتصادية. صيغ التعويض السياحي. قدرات الاستيعاب.	النهج الأوربي المتوسطي. سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والمراتع الإقليمية، ومحميات المحيط الحيوي. **(17)** تعزيز التسيير على يد المجتمعات المحلية، وتنشيط النساء.	إرساء التخطيط المكاني والنقلي. تعزيز قدرات السلطات المحلية. ترويج جداول أعمال محلية للقرن الحادي والعشرين، وبرامج للتجدد الحضري **(19)** علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. شبكات التعاون اللامركزية	تطبيق وتحسين التعاون الإقليمي وشبه الإقليمي: (الاتفاقية، الاستراتيجيات، برنامج العمل الاستراتيجي) وضع بروتوكول وقوانين للإدارة الساحلية وإرساء التسيير المحلي لها.خطط للجزر. خطط للمخاطر. شبكة المناطق المحمية (الهدف 10 في المائة). **(26)** زيادة الدعم الدولي والأوربي..	الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للتنمية المستدامة الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة

(1) مؤشرات. (انظر الملحق 2).

الملحق 2: مؤشرات متابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

أولا – المتابعة الشاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في المتوسط

ستوضح المتابعة الشاملة للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في المتوسط التغيرات الرئيسية من حيث الفوارق الاقتصادية الاجتماعية بين الضفتين، والوزن الاقتصادي لإقليم المتوسط في العالم، والفقر والبطالة، وإسهام الإقليم في التلوث العالمي (تغير المناخ)، وتكاليف تدهور البيئة وقدرة التنمية على مراعاة احتياجات الأجيال المقبلة. وتحقيقاً لذلك فستُستخدم المؤشرات الكلية البارزة المتاحة، مع مراعاة التوضيحات التفسيرية المعتادة.

ثانيا – المؤشرات الأربعة والثلاثين ذات الأولوية لمتابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

تحسين إدارة الموارد المائية والطلب عليها		
تثبيت الطلب المائي (خفض في الشمال وزيادات مضبوطة في الجنوب والشرق). خفض الفواقد والحد من سوء الاستخدام عبر تحديد أهداف للكفاءة في كل قطاع من قطاعات الاستخدام.	1	**مؤشر كفاءة المياه (الإجمالي ولكل قطاع بالمقارنة مع أهداف الكفاءة)**
فصل الطلب المائي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي وإحداث زيادة كبيرة في القيمة المضافة الزراعية الاقتصادية لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.	2	**نسبة مؤشر كثافة المياه بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي وبحوث التقييم للقيمة المضافة للإنتاج الزراعي المروي ذي الكثافة المائية بالمقارنة مع الطلب على الري**
صون الموارد المائية	3	**مؤشر استغلال الموارد المائية المتجددة**
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للوصول إلى مياه الشرب النقية ومرافق الإصحاح	4	**نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مياه الشرب النقية (المجموع الكلي، المناطق الحضرية، المناطق الريفية) بالمقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية**
	5	**نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق الإصحاح (المجموع الكلي، المناطق الحضرية، المناطق الريفية) بالمقارنة مع الأهداف الإنمائية للألفية**
إدارة الطلب على الطاقة والتخفيف من آثار تغير المناخ		
استخدام الطاقة على نحو رشيد عبر تحديد أهداف شاملة ولكل قطاع	6	**كثافة الطاقة الكلية ولكل قطاع بالمقارنة مع أهداف الكفاءة**
تطوير مصادر طاقة متجددة لتلبية نسبة 7 في المائة (باستثناء الكتلة الحيوية) من الطلب على الطاقة بحلول عام 2015.	7	**نسبة الطاقة المتجددة في موازنة الطاقة**
ضبط انبعاثات الغازات، أو تثبيتها، أو الحد منها	8	**انبعاثات غازات الدفيئة**
استخدام الآليات المرنة لبروتوكول كيوتو لخدمة التنمية المستدامة في البلدان النامية المتوسطية	9	**عدد تخفيضات غاز الكربون والكمية الممولة في إطار الآليات المرنة لبروتوكول كيوتو من جانب بلدان الملحق 1 لصالح البلدان المتوسطية الأخرى**
ضمان الحركية المستدامة عبر الإدارة المناسبة للنقل		
فصل زيادة النقل الآلي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي	10	**كثافة النقل الآلي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي**
تثبيت أو تخفيض نسبة النقل الطرقي إلى الحجم الكلي لحركة المرور حيثما أمكن عبر التحول إلى النقل البحري والحديدي	11	**نسبة النقل الطرقي من حيث نقل الشحنات**
خفض اكتظاظ العربات في المناطق الحضري والتلوث الضوضائي عبر ترويج النقل العام قليل التلويث	12	**نسبة النقل العام السطحي (داخل المناطق الحضرية وفيما بينها)**
ترويج السياحة المستدامة		

تنويع السياحة عبر إعداد عروض تعزز من التنوع المتوسطي (سياحة إيكولوجية، سياحة ثقافية، وحضرية، وريفية)	13	**نسبة الأسرَّة غير الشاطئية إلى العدد الإجمالي لأسرَّة العطلات**
زيادة القيمة المضافة للسياحة بالنسبة للمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية في البلدان النامية	14	**إيرادات السياحة الدولية مع تقدير للفوائد الفعالة للبلدان المقصودة والسكان المحليين**
ترويج التنمية الزراعية والريفية المستدامة		
تنويع الاقتصاد الريفي عبر استحداث أنشطة غير زراعية	15	**نسبة السكان الزراعيين إلى السكان الريفيين، مع تحديد المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية (العمالة، الأعمال)**
تجهيز المناطق الريفية وتضييق الفجوات مع المناطق الحضرية		**تركيبة من مختلف مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية**
مكافحة التصحر وفقد الأراضي الإنتاجية بحلول عام 2015، وخفض المعدلات الحالية لفواقد الأراضي الزراعية الجيدة الناجمة عن التعرية، والملوحة، والتصحر، وعمليات التنمية الحضرية وغيرها، والهجر، وذلك بنسبة الثلث على الأقل	16	**فقد الأراضي المنزرعة بفعل التصحر، والتعرية، والملوحة، والهياكل الاصطناعية، والهجر الزراعي**
ترويج برامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة، ولاسيما في المناطق الريفية الحدية	17	**برامج التنمية الريفية المستدامة للمناطق الريفية المحرومة، والتسوية بين التنمية البشرية والحماية البيئية، بما في ذلك محميات المحيط الحيوي والمراتع الطبيعية (نسبة ميزانيات المحافظات المعنية)**
زيادة القيمة المضافة الزراعية، والإقرار بالمنتجات المتوسطية الممتازة وتسويقها	18	**نسبة المنتجات الزراعية الممتازة (التحديد، وضع بطاقات التعريف، الأصل الجغرافي، منتجات الأوطان الأصلية، وضع بطاقات التعريف، الزراعة العضوية)**
ترويج التنمية الحضرية المستدامة		
ترويج الاقتصاد الحضري المستدام. استباق النمو الحضري المتوقع والتخطيط له	19	**عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 000 10 نسمة والمنخرطة في عمليات من نوع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين أو في برامج للتجديد الحضري.**
الحد من الفوارق الاجتماعية	20	**نسبة سكان الحضر من ذوي البيوت اللانقة**
تحسين البيئة الحضرية: الحد من توليد النفايات. فصل الزيادة في توليد النفايات عن نمو الناتج المحلي الإجمالي.	21	**حصة الفرد من توليد النفايات الأسرية وعدد مواقع الإلقاء غير المضبوطة**
الحد من المواد الملوِّثة للهواء.	22	**نوعية الهواء في المناطق الحضرية المتوسطية الرئيسية والمقدَّرة باستخدام مؤشر مركب يجري تحديده (مثل مؤشر ATMO)**
ترويج الإدارة المستدامة للبحر والمناطق الساحلية واتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء التدهور في تلك المناطق		
ترويج التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للساحل. ودفع التمدين إلى الوراء لمنع إقامة الهياكل الاصطناعية على السواحل. وتفادي التمدين الخطي والمتواصل.	23	**خط الساحل المغطى بالهياكل الاصطناعية/خط الساحل الإجمالي (قطاع من 0-1 كم و1-10 كم)**
القضاء على التلوث التشغيلي من السفن بحلول عام 2025.	24	**التلوث التشغيلي من السفن**
الحد من التلوث من مصادر برية.	25	**نسبة سكان المناطق الحضرية الساحلية المحرومين من مرافق الإصحاح**
وقف أو خفض فقد التنوع البيولوجي البحري والساحلي خفضاً كبيراً بحلول عام 2010. وإخضاع نسبة 10 في المائة على الأقل من المساحة البحرية والساحلية لنوع ما من أنواع الحماية.	26	**مساحة المناطق الساحلية والبحرية المحمية**
تعزيز التضامن، والالتزام، والتمويل لتحقيق التنمية المستدامة على		

المستويات الإقليمية، والوطنية، والمحلية		
العمل قبل عام 2015 على زيادة مستوى المعونة الإنمائية الرسمية من البلدان الأوربية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي (من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتعزيز هذه المساهمة الدعمية لتنفيذ الاستراتيجية.	27	**المعونة الإنمائية الرسمية المخصصة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ونسبة المعونة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان المتوسطية والنسبة المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية.**
تعزيز الالتزامات المشتركة، والتضامن، والتعاون المتوسطي والأوربي المتوسطي لتحقيق التنمية المستدامة.	28	**التدفقات المالية العامة الصافية من الاتحاد الأوربي إلى البلدان المتوسطية الأعضاء في الاتحاد، والبلدان المرشحة للعضوية، وبلدان برنامجي CARDS وميدا (بالقيمة المطلقة وكحصة الفرد) والنسبة المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية.**
ترويج تنفيذ نظم للتمكين من تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الإنتاجية والمبتكرة (قروض ائتمانية صغيرة، رأسمال مساهم، حوافز، وما إلى ذلك).	29	**نسبة الائتمان المصرفي المخصص للقطاع الخاص – توافر نظم مالية بديلة عن الائتمان المصرفي.**
تعزيز صلاحيات وقدرات السلطات المحلية.	30	**حصة الإيرادات الضريبية للإدارات المحلية كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الضريبية (المبالغ المستلمة الحكومية). النسبة المخصصة للسلطات المحلية في الميزانية الحكومية.**
تعزيز التلاحم الجهوي والاجتماعي. استحداث آليات مالية عامة لمساندة الأقاليم المحرومة.	31	**آليات مالية عامة لمساندة الأقاليم المحرومة.**
تعزيز الرصيد البشري ومشاركة الجهات الفاعلة: البحوث، التدريب، التعليم، التوعية، المشاركة.		
ضمان التعليم الابتدائي للجميع (من الأهداف الإنمائية للألفية)	32	**معدل معرفة القراءة والكتابة للشباب بين 15 و25 سنة.**
إزالة الفوارق القائمة بين الفتيات والفتيان في التعليم (من الأهداف الإنمائية للألفية)	33	**نسبة انخراط الفتيات في التعليم الابتدائي والمدارس العليا بالمقارنة مع الفتيان**
القيام، بالتضافر مع القطاع الخاص، بزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من الآن وحتى عام 2015 بحيث يتم الاقتراب من المستوى المتوسط القائم في البلدان ذات الدخول المماثلة، والتأكيد على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، واستحداث تقانات ملائمة للبيئة، وتعزيز الدراية والتنوع الاقتصاديين والاجتماعيين في المتوسط.	34	**الإنفاق العام والخاص على البحوث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.**

ثالثا – مؤشرات*أضافية لمتابعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة

الحد من التعرض للفيضانات وموجات الجفاف.	مؤشرات التنظيم (التدفق المتوسط للموارد الخاضعة للتنظيم بالمقارنة مع مجموع التدفق)
حماية الموارد المائية.	مؤشر الاستغلال غير المستدام للمياه
الحد من تلوث المياه.	معدل تنقية مياه الصرف المجموعة
القيام، بحلول عام 2015، بخفض نسبة السكان (بالمقارنة مع عام 1990) المحرومين من الكهرباء إلى النصف من خلال تفضيل استخدام مصادر الطاقة المتجددة.	معدل الكهربة (الحضري/الريفي) عند قياس نسبة مصادر الطاقة المتجددة في الخدمات الجديدة المقدمة إلى المناطق الريفية المعزولة
إتاحة روابط النقل الأوربية المتوسطية بما يكفل تعزيز القدرة التنافسية المشتملة على الاستدامة.	المؤشرات لم تحدد بعد
الحد من الآثار السلبية للسياحة على البيئة، ولاسيما السياحة في المناطق الساحلية.	كثافة السياحة على طول الساحل

الحد من الفقر الريفي.	نسبة السكان الريفيين دون مستوى الفقر الوطني
إحياء النموذج المتوسطي للمدن المختلطة والمتضامة التي تولد ضغوطاً بيئية أقل وتتيح نوعية أفضل للحياة.	حصة الفرد من استخدام الأراضي لإقامة الهياكل الاصطناعية
الحد بشكل كبير من فقد التنوع البيولوجي القاري.	لم يحدد مؤشر التنوع البيولوجي بعد
كبح فقد التنوع البيولوجي البحري والساحلي أو الحد منه بشكل كبير بحلول عام 2010 وصون موارد الصيد.	نصيب مساحة مروج البوسيدونيا من المنطقة تحت الساحلية
تحويل نصف مقالب النفايات غير المنظمة على الأقل إلى مطامر إصحاحية	نصيب المطامر الإصحاحية المنظمة
خفض التلوث من مصادر برية عبر الحد من إنتاج النفايات الخطرة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2010.	إنتاج النفايات الخطرة
تحسين نوعية المياه الساحلية	لم يحدد المؤشر المركب بعد
دعوة البلدان النامية المتوسطية إلى زيادة المبادرات والمشروعات ذات الأهمية الإقليمية، أو شبه الإقليمية، أو الثنائية التي تسهم في تنفيذ الاستراتيجية ("مبادرات النوع 2").	مبادرات النوع 2
تعزيز الاستثمارات المباشرة الأجنبية للاتحاد الأوربي في المتوسط	نسبة الاستثمارات المباشرة الأجنبية للاتحاد الأوربي الموجهة إلى البلدان المتوسطية من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية الخارجية للاتحاد الأوربي
	ميزان التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية المتوسطية (بما في ذلك تحويلات المغتربين، والمعونة الإنمائية الرسمية، والاستثمارات المباشرة الأجنبية)
تيسير الوصول إلى المعلومات وترويج النهج التشاركي	البلدان المصدقة على اتفاقية Aarhus
الحفاظ على الهوية الثقافية.	لم تحدد المؤشرات بعد
تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة	الاستراتيجيات الوطنية أو القطاعية المعتمدة أو المستعرضة

* سيجري اقتراح 10 - 15 مؤشراً إضافياً لضمان متابعة أدق للتقدم المحرز في ميادين العمل.

تتوافر وثائق المعلومات الأساسية المتعلقة بالاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة، والرؤيا، والتوجهات، والملاحظات المواضيعية الاستراتيجية، إلى جانب وثائق معنية أخرى في موقعنا الشبكي على العنوان التالي: www.unepmap.org في ركن "اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة" وركن "ما الجديد". وللإطلاع على التقرير المعني بالبيئة والتنمية يرجي التفضل بزيارة الموقع الشبكي لمركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء على العنوان التالي: www. planbleu.org .